مدخل إلى علم أصول النَّحوِ

د. تامر عبد الحميد أنيس
كلية دار علوم - جامعة القاهرة




mohamed khatab

mohamed khatab

mohamed khatab

mohamed khatab

mohamed khatab

mohamed khatab

mohamed khatab

mohamed khatab

mohamed khatab

الناشر

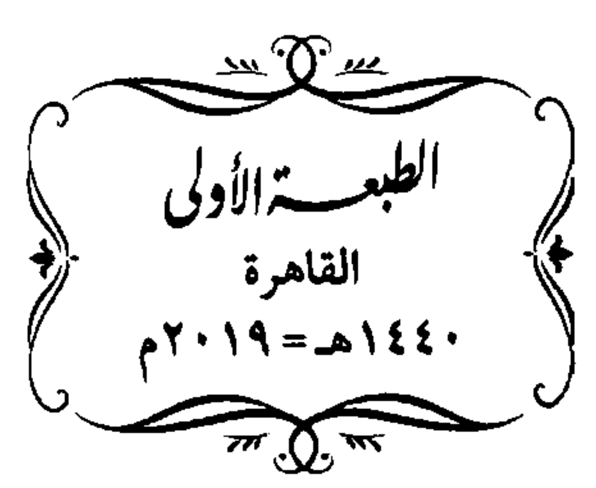
دار أصول الدين

١٢٦ ش جوهر القائد ـ أمام بوابة جامعة الأزهر بالحسين

هاتف: ٢٥٩١٦٦١٥ ـ ٠١٠١٠٦٦٥٩٠٠ ـ ٠١١١٥٥٣٤٥٦٦

E-mail: darosolden2017@gmail.com

أصول أصول الدين :Facebook |



الطبعة الأولى

القاهرة

١٤٤٠هـ = ٢٠١٩م

رقم الإيداع ٢٠١٩/٤٩٢٣

الترقيم الدولي 978-977-6712-00-3

التنسيق

أحمد عمر محمد

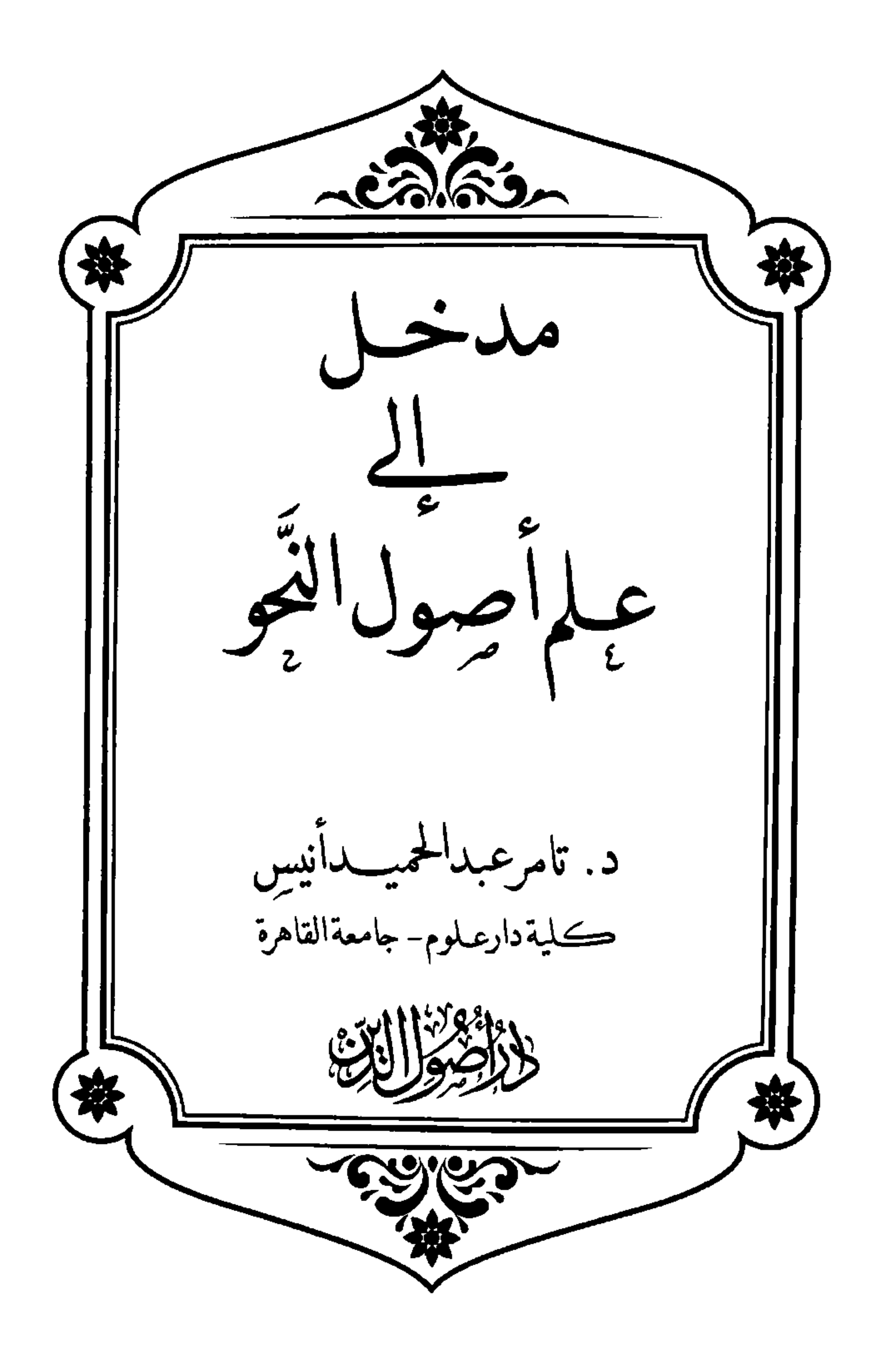
٠١٢٢٥٤٤٧٥١٤ | واتساب

٠١١١٥٩٩٤٤٣٠ | محمول

E-mail: anaahmad571@gmail.com



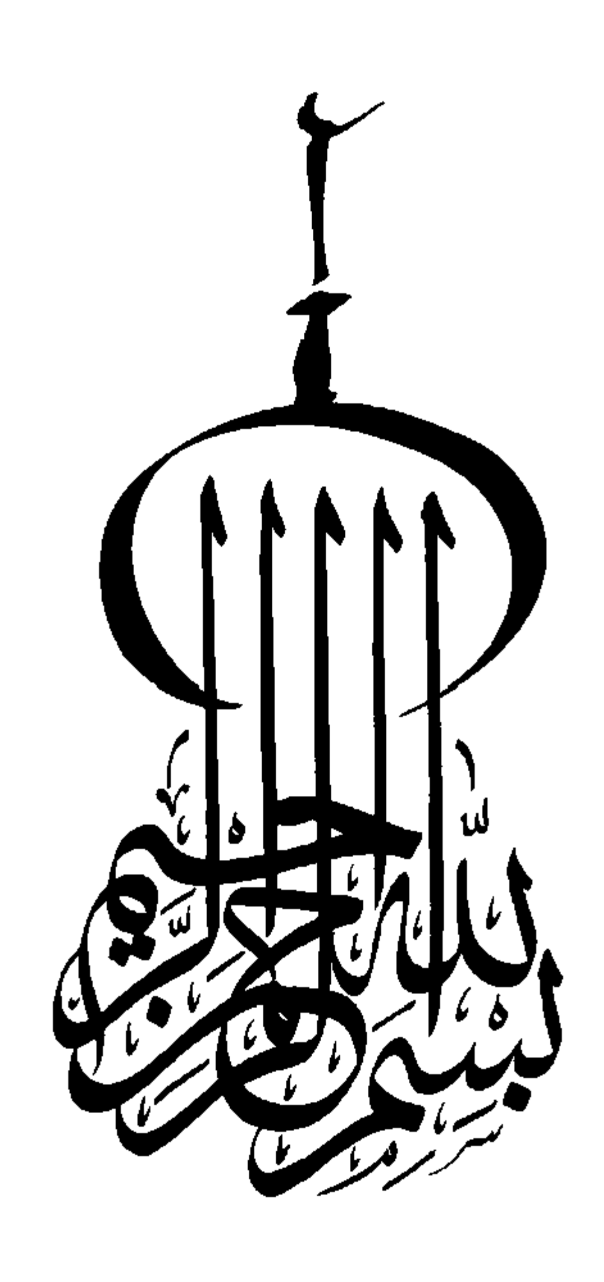




مدخل إلى علم أصول النحو

د. تامر عبد الحميد أنيس
كلية دار علوم - جامعة القاهرة

دار أصول الدين


بسم الله الرحمن الرحيم

مقدِّمة

الحمد لله الذي جعل لكل فرعٍ أصلًا ينبني عليه ويئول إليه، والصلاة والسلام علىٰ سيد ولد آدمَ معدِنِ الفصاحة وموئل البلاغة محمد بن عبد الله الهاشمي القرشي العربي، صلاة وسلامًا دائمين ما ذرَّ شارق وما لاح في السماء بارق.

وبعدُ،،

فهذه رسالة لطيفة الحجم في مقدمات علم أصول النحو، أقرِّب بها تصورَه للراغبين، وهو أحد علوم المنهج في الفكر الإسلامي التي تتكامل في تصوير العقلية العربية الإسلامية، وهي: أصول الفقه، ومصطلح الحديث، والمنطق الإسلامي، وأصول التفسير، والقواعد الفقهية، وجانب من أصول الدين.

ومن شأن هذا العلم أن يضبط حركة البحث في علم النحو العربي، وقد اقتصرت هذه الرسالة بوصفها مدخلًا تعريفيًّا علىٰ مبادئ العلم التي تفيد تصوُّرَه بوجهٍ يعينُ علىٰ الخوض فيه علىٰ بصيرة.

ولكل علمٍ عشرة مبادئ مشهورة جمعها المقَّريُّ رحمه الله تعالىٰ في قوله[1]:

---

(١) إضاءة الدُّجُنَّة في اعتقاد أهل السنَّة، لأبي العباس أحمد بن محمد المقرِّي =

مَــنْ رامَ فنًّا فَلْيُقَدِّمْ أوَّلا * عِلْمًا بِحَدِّهِ، ومَوْضوعٍ تَلا
وواضِعٍ، ونِسْبَةٍ، وما استَمَدّْ * منه، وفَضْلِه، وحُكْمٍ يُعْتَمَدْ
اسْمٍ، وما أفادَ، والمسائِلْ * فَتِلْكَ عَشْرٌ لِلْمُنَىٰ وَسائِلْ
وبعضهم منها علىٰ البعض اقتصرْ * ومن يكن يدري جميعها انتصرْ

وقد ضمَّنْتُ جُلَّ هذه المقدِّماتِ فصولًا ثلاثة؛

* الأول: مفهوم أصول النحو، وفيه الحديث عن اسمه، وحدِّه، وموضوعه.

* والثاني: غاية علم أصول النحو، وفيه الحديث عن ثمرته وفضله ونسبته بين العلوم.

* والثالث: تاريخ أصول النحو، ويتناول الحديث عن واضع العلم، وتطوره، وأهم المؤلفات فيه.

وأما استمداده فمن «التنزيل، والسنة بشرطها، ومن كلام العرب، ومن أفكار أولي الألباب»[1].

= التلمساني (ت ١٠٤١هـ)، راجعه وعلَّق عليه أبو الفضل عبد الله محمد الصديق الغماري، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، د ت، ص٩.

(١) داعي الفلاح لمُخَبَّآت الاقتراح لابن علان، ص٢٩ حققه سعد منصور عرفة في رسالة علمية بكلية اللغة العربية جامعة الأزهر برقم ١٣٩٢ سنة ١٣٩٧هـ-١٩٧٧م.

وأما حكم الشارع فقد جرت عادة العلماء علىٰ جعل العلوم والصنائع التي يحتاج إليها المسلمون في دينهم ومعاشهم من قبيل الواجبات الكفائية التي إن قام بها البعض سقطت عن الكل، وإن لم يقم بها أحد أثموا جميعًا، والشأن في تكييف المحكوم عليه، فإنْ كان المراد ما يصحِّحُ استنباط أحكام العربية من كلام العرب فنعم، وإنْ كان مسائل العلم المدونة بأخرة فهو إلىٰ سنة الكفاية أقرب، والله تعالىٰ أعلم.

وقد خُطَّت هذه الرسالة منذ سنواتٍ لم تسنح فيها الفرصة لنشرها بين القراء الكرام، علىٰ حين ظهرت دراسات جديدة في أصول النحو، فاستدركتُ بالإشارة إلىٰ بعضها في الفصل الثالث.

وأسأل الله سبحانه أنْ ينفعَ بها طلابَ العلم، ويجعلها خالصة لوجهه الكريم، كما أسأله تعالىٰ بلطفه الإعانة والتيسير في إنجاز دراسة عن الفكر النحوي وأصوله، تكشف عن طبيعة خيوط نسيجه وكيفية ائتلافها، وهو حسبي ونعم الوكيل.

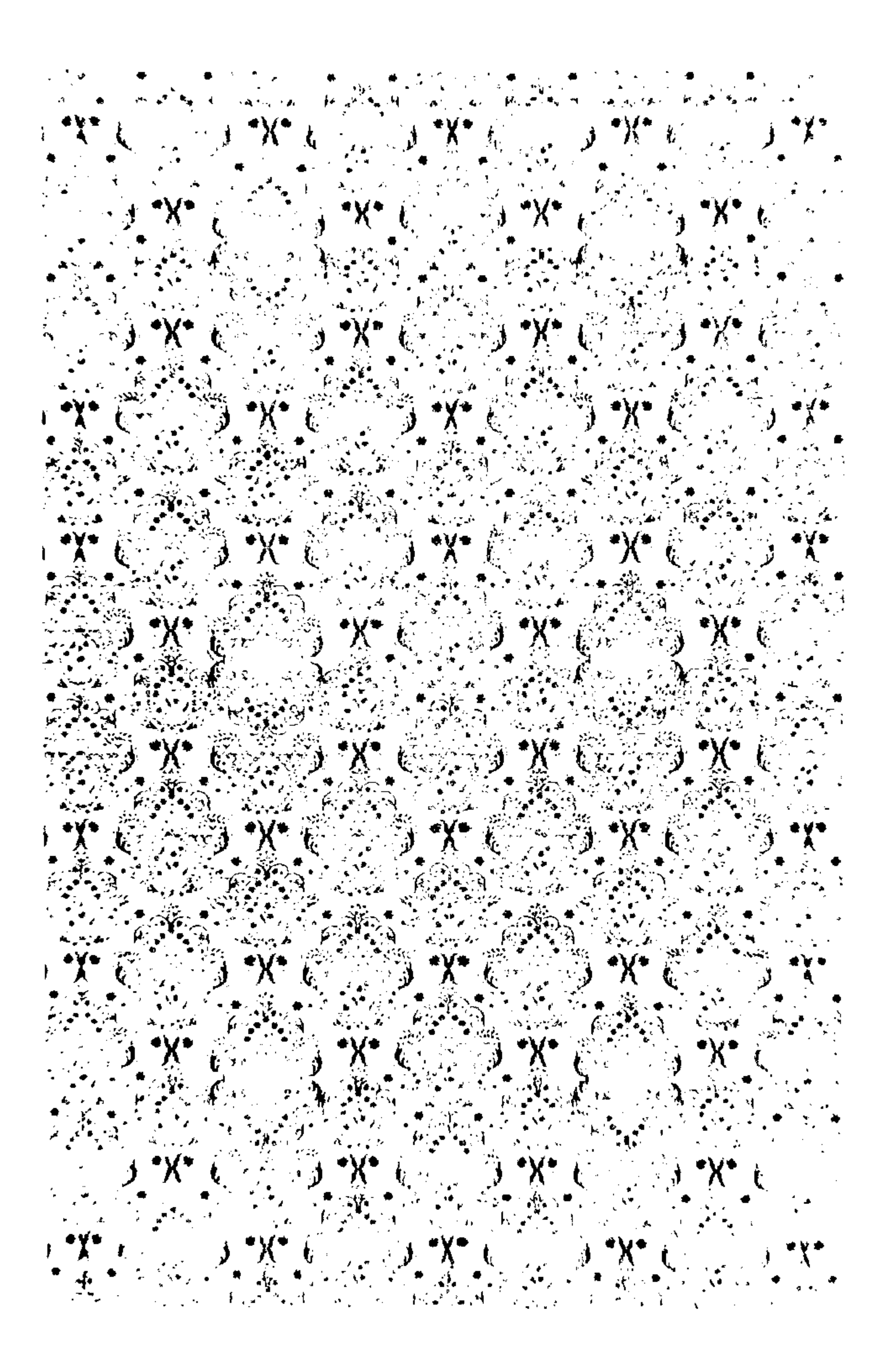
أبو عبد الله الطيب

د. تامر عبد الحميد أنيس

صباح الجمعة الموافق ٢٨ ربيع الآخر ١٤٤٠هـ

٤ يناير ٢٠١٩م

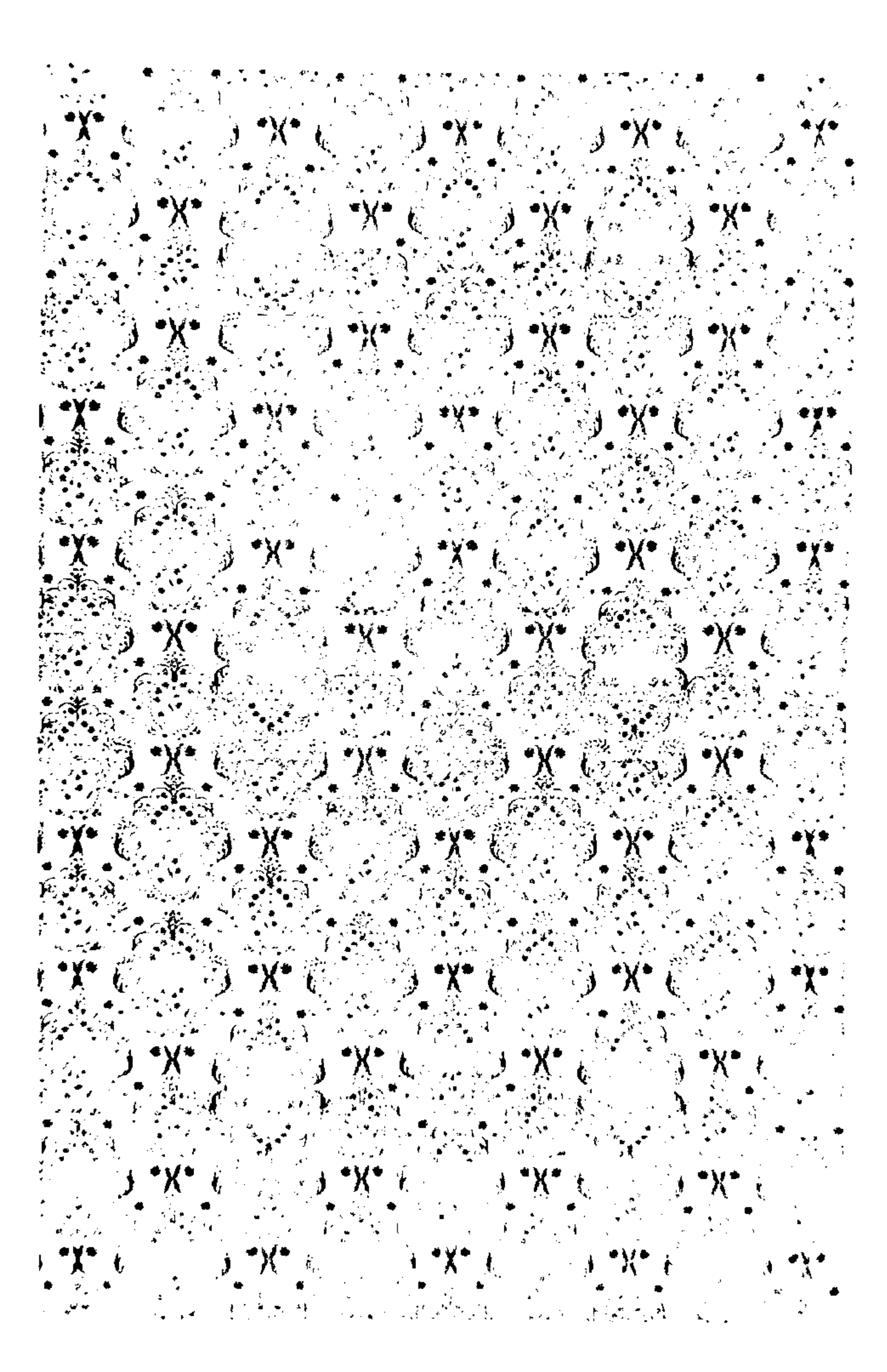






الفصل الأول

مفهوم أصول النَّحو





الفصل الأول

مفهوم أصول النحو

لفظ (أصول النحو) مكوّن من كلمتين، فأمّا كلمة (أصول) فهي جمع أصل، وهو في اللغة: «أسفلُ كلِّ شيء»[١]، وفي مادته معنىٰ الشِّدَّة والإحاطة والثبات، ويدور حول هذا المعنىٰ اللغوي عبارات مشهورة مثل: «الأصل هو ما يُبْتَنَىٰ عليه غيرُه»[٢]، و«ما يُفْتَقَرُ إليه ولا يَفْتَقِرُ هو إلىٰ غيره»[٣]، و«ما يثبت حكمه بنفسه ويبنىٰ عليه غيره»[٤].

وأمّا في الاصطلاح فله مدلولات متعددة في علم أصول الفقه، وكذا علم النحو. فهو في عرف الأصوليين يستعمل بمعنىٰ الدليل الإجمالي، والمقيس عليه، والحكم السابق المستصحب، والراجح، كما يستعمل في عرف الفقهاء بمعنىٰ الدليل التفصيلي[٥].

---

(١) لسان العرب، لابن منظور، دار المعارف- مصر، ١/ ٨٩.

(٢) التعريفات لأبي الحسن الجرجاني، تحقيق وتعليق الدكتور عبد الرحمن عميرة، ط. عالم الكتب- بيروت، الطبعة الأولىٰ ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م، ص٤٩.

(٣) السابق ص٤٩.   (٤) السابق ص٤٩.

(٥) انظر: غاية الوصول إلىٰ دقائق علم الأصول المبادئ والمقدمات للدكتور جلال الدين عبد الرحمن الطبعة الثالثة ١٤١٧هـ- ١٩٩٦م، ص٢٤. وانظر: الكليات للكفوي ص١٢٢ حيث ذكر معاني الأصل مازجًا بين اللغوية والاصطلاحية.

ويستعمل عند النحويين بمعنىٰ القاعدة الكلية، والمقيس عليه، والغالب، والراجح، والدليل، واللازم، والمستحق بالذات، والمتقدم في الرتبة.

وأمّا كلمة (النحو) ففي اللغة تطلق علىٰ معانٍ هي: القصد، والجهة، والبيان، والجانب، والمقدار، والمِثْل، والنوع، والبعض، والقريب، والقِسْم[1].

وفي الاصطلاح يطلق عند المتقدمين علىٰ «العلم بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب، المُوَصِّلَةِ إلىٰ معرفة أحكام أجزائه التي ائتلف منها»[2]، أو هو عِلْمٌ «يعرف به أحكام الكلم العربية إفرادًا وتركيبًا»[3]،

---

(١) انظر: شرح كتاب الحدود في النحو للفاكهي تحقيق الدكتور متولي الدميري دار التضامن للطباعة ـ مصر ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م، ص٥١. وانظر: الإيضاح في علل النحو للزجاجي تحقيق الدكتور مازن المبارك، ط. دار النفائس الطبعة السادسة ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م، ص٨٩ حيث بَيَّن سبب تسمية العلم بالنحو والعلاقة بين المعنىٰ اللغوي والاصطلاحي.

(٢) المقرب لابن عصفور ص٤٤، تحقيق أحمد عبد الستار الجواري وعبد الله الجبوري، وزارة الأوقاف والشئون الدينية لجنة إحياء التراث الإسلامي، مطبعة العاني ـ بغداد ١٩٨٦م.

وشرح الأشموني ١/ ١٥، ١٦، والاقتراح للسيوطي ص٦، ط. دار المعارف- سوريا - حلب.

(٣) شرح شافية ابن الحاجب لرضي الدين الاستراباذي، تحقيق محمد نور =

فهو علىٰ هذا يشمل الصرف، وجعله المتأخرون قسيمًا للصرف فَعَرَّفُوه بأنَّه: «عِلْمٌ يُبْحَثُ فيه عن أحوال أواخر الكلم إعرابًا وبناءً»[1].

هذا عن كلمتي (أصول) و(نحو) مفردتين، أمَّا (أصول النحو) مركَّبًا[2] فإمّا أن يُنْظَرَ إليه من حيث هو عَلَمٌ علىٰ عِلْمٍ بعينه، فيكون في حُكم المفرد؛ لأنَّ العلمَ لا يدلُّ جزؤه علىٰ جزء معناه، أَوْ يُنظَرَ إليه من حيث هو مركَّبٌ إضافِيٌّ غيرُ عَلَمٍ، وله حينئذٍ ثلاثة معانٍ تجري بها استعمالاته في كلام النحاة، وهي:

١) أصول النحو بمعنىٰ مبادئ علم النحو، أو القواعد الأساسية في كل باب، التي تبنىٰ عليها المسائل والتفريعات[3].

= الحسن، ومحمد الزفزاف، ومحمد محيي الدين عبد الحميد، ط. دار الكتب العلمية بيروت ـ لبنان ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م، حاشية المحققين ١/ ٦. وانظر: شرح كتاب الحدود للفاكهي ص٥٤.

(١) شرح الشافية للرضي ١/ ٦ (الحاشية).

(٢) المراد بالتّركيب هنا الوصف النحوي للفظ، لا لأنه يُنْظَرُ إليه باعتباره مُرَكَّبًا؛ لأنَّ هذا منتقض بتقسيمه إلىٰ عَلَم وغير عَلَم، وقد جرت عادة الأصوليين علىٰ وضع التركيب في مقابل العلمية، فيقولون: (أصول الفقه) عَلَمًا و(أصول الفقه) مركَّبًا إضافيًّا؛ فالأول وضع بإزاء حقيقة العِلْم، والثاني يُنْظَرُ في معنىٰ جزأيه لتحديد معناه.

انظر: غاية الوصول ص٢١ وما بعدها إلىٰ ص٤٣.

(٣) من ذلك عنوان كتاب ابن السراج (الأصول في النحو)، وهو يشير في عدة مواضع منه إلىٰ هذا المعنىٰ كقوله في أوله: «وغرضي في هذا الكتاب ذكر العلة التي =

٢) أصول النحو بمعنىٰ القواعد الكلية والضوابط المنهجيَّة العامَّة التي يسير عليها الفكر النحوي وتدخل كل طائفة منها في عدة أبواب[١].

٣) أصول النحو بمعنىٰ أدلة النحو من سماع وقياس وغيرهما دون أن يراد سلكُها في علم له نسق مُعَيَّن.

وأمّا أصول النحو عَلَمًا علىٰ عِلْمٍ مخصوص فلا نجد له في تراثنا النحوي أحسن من تعريف السيوطي [ت ٩١١هـ] في الاقتراح، فقد حدَّه -رحمه الله تعالىٰ- بقوله: «أصولُ النَّحوِ علْمٌ يُبْحَثُ فيهِ عن أدِلَّةِ النَّحوِ الإجماليَّة مِنْ حيثُ هي أدلَّتُه، وكيفيَّةِ الاستدلالِ بها، وحالِ المُسْتَدِلِّ»[٢].

= إذا اطردت وُصِلَ بها إلىٰ كلامهم فقط وذكر الأصول والشائع؛ لأنه كتاب إيجاز» ١/ ٣٦، من تحقيق الدكتور عبد الحسين الفتلي ط. مؤسسة الرسالة ـ بيروت الطبعة الثالثة ١٤١٧هـ - ١٩٩٦.

ومنه قول الزجاجي: «لأنَّ الكتب المصنفة في الأصول كثيرة جدًّا» الإيضاح ص٣٨، فسر الدكتور مازن المبارك كلمة (الأصول) هنا بقواعد النحو العربي ـ العلة النحوية ص٧٠ الطبعة الثانية دار الفكر ١٣٩١هـ - ١٩٧١م.

(١) مثل قول المالقي: «لا يعمل إلا ما يختص، وهذا أصل مبنىٰ عليه كثير من أبواب العربية» رصف المباني ١٢٣، وقوله بعد أن رجَّح كون الواو العاطفة مُوَصِّلَةَ عملَ العامل قبلَها لما بعدها: «وهذا أصل مريح في العربية من خلاف بعض المواضع المشكلة فتدبره» رصف المباني ص٤١٣.

(٢) الاقتراح ص٤، وانظر: داعي الفلاح ص٢٦، ٢٧.

وفي هذا التعريف يَتَّضح ما يلي:

أولًا: أنَّ (أصول النحو) عِلْمٌ، فليس هو طائفةً مجموعةً من معلوماتٍ أو أدلةٍ مُفْرَطَةِ العِقْدِ.

ولفظ العلم يُفَسَّر تارة بحسب ماهِيَّتِهِ فيطلق على الإدراك مطلقًا أي سواء أكان جازمًا أم غيرَ جازم، وعلى الإدراك الجازم المطابق للواقع عن دليل، وعلى غير ذلك على خلاف فيه[١].

ويُفَسَّرُ تارة أخرى باعتبار ما يرادفه وهو أسماء العلوم، وهو المراد هنا، وهو بهذا الاعتبار له ثلاثة معان مشهورة:

أ - «القواعد المعلومة التي من شأنها أن تُعْلَمَ لا ما عُلِمَ بالفعل»[٢]، والمراد بالقواعد هنا القواعد الكلية المنطبقة على جزئيات المسائل، كقولنا في النحو مثلًا: الفاعل مرفوع، وهي غير فروع القواعد أي المسائل الجزئية -وهي ما يعرف لدى المحدثين بالتطبيق- كقولنا: زيد من (قام زيد) فاعل مرفوع[٣].

ب- إدراك تلك القواعد، أي حصول صورتها في الذهن.

---

(١) انظر: كشف الظنون لحاجي خليفة ص٣، ٤، وشرح المحلي على جمع الجوامع بحاشية البناني ١/ ١٥٤ وما بعدها.

(٢) حاشية الصبان على شرح الأشموني ١/ ١٥.

(٣) انظر: حاشية الصبان ١/ ١٥، وحاشية المحققين على شرح الرضي لشافية ابن الحاجب ١/ ٢.

جـ- الملكة الحاصلة من مداومة النظر وتكراره في تلك القواعد، وهي «الكيفية الراسخة في النفس التي يقتدر بها علىٰ استحضار ما كانت علمته»[١].

والمعنىٰ الأوّل لا يقتضىٰ وجود العالِم لوجود العِلْم، بخلاف الثاني والثالث، وهذا ظاهر؛ ولذلك فَسَّر السيوطي قوله: (عِلْمٌ) في حَدِّه بقوله: «أي صناعة، فلا يرد عليه ما أُوْرِدَ علىٰ التعبير به في حد أصول الفقه[٢] من كونه يلزم عليه فقده إذا فقد العالم به، وليس كذلك؛ لأنه صناعة مدونة وُجِدَ العالم به أم لا»[٣].

وقد فَسَّر ابن علان الصناعة بأنها «العلم الحاصل بالتمرن، أي أنه قواعد مقررة، وأدلة محررة وُجِدَ العالِمُ بها أم فُقِد»[٤]، ونقل عبارته

---

(١) حاشية الصبان علىٰ شرح الأشموني ١/ ١٥، وهناك أيضًا ملكة استحصال تطلق علىٰ «التهيؤ التام، وهو أن يكون عنده ما يكفيه لاستعلام ما يراد» كشف الظنون ١/ ٦، «لكنَّ إطلاق أسماء العلوم المدونة إنما هو علىٰ ملكة الاستحضار» تقرير الشربيني علىٰ حاشية البناني ١/ ٣٤.

(٢) حيث حُدَّ بأنه معرفة أدلة الفقه الإجمالية، وجعل التاج السبكي حَدَّه بأنه أدلة الفقه الإجمالية هو الصوابَ، وكلام السيوطي يوحي بهذا التَّرجيح، والحق أنهما مسلكان في تعريف العلم لا قولان، فكلاهما صواب. انظر داعي الفلاح ص٢٨، وحاشية البناني علىٰ المحلي ١/ ٣٤.

(٣) الاقتراح ص٤.

(٤) داعي الفلاح ص٢٧، ٢٨.



-كعادته- ابن الطيب الفاسي بتصرف لا أثر له في آخرها[1].

والحق أنَّ هذا التفسير يشتمل علىٰ معنيين متغايرين لا معنىٰ واحد، فهو حين قال: «العلم الحاصل بالتمرن» أشار إلىٰ وجود ملكة الاستحضار، وهي المعنىٰ الثالث للعلم الذي يقتضي وجود العالِم، وعبَّر عنه الدكتور تمام حسان بـ «اكتساب آليّة مُعَيّنَة تؤدي إلىٰ استقلال النتائج عن الخضوع للإرادة الفردية، بحيث يرتبط الوصول إليها بطبيعة المقدمات»[2]، فمع إقرار الانفصال بين النتائج والإرادة الفردية لا يعني هذا نفي وجود الفرد الذي تقوم به هذه الإرادة، والذي يتوصل إلىٰ النتائج بما تهيَّأ له من (آلية معينة) أو (ملكة) بسبب التمرن علىٰ القواعد.

وحين قال: «أي أنه قواعد مقررة، وأدلة محررة» أشار إلىٰ المعنىٰ الأول للعلم، وهو الذي ينفصل به عن العالم، فقوله: «وجد العالم به أم فقد» مفرع علىٰ هذا المعنىٰ التالي، وجمعه بين المعنيين في تفسير واحد غير حسن لما فيه من لبس، والصواب ما ذكرت من الفصل بينهما،

---

(١) انظر: فيض نشر الانشراح من روض طي الاقتراح لابن الطيب الفاسي المغربي (١١١٠ - ١١٧٠هـ) ص٣٩، حققه برهان محمد عبد القادر حسين في رسالة علمية لنيل درجة الماجستير من كلية البنات جامعة عين شمس سنة ١٣٩٩هـ- ١٩٧٩م برقم ٤١٨٠٢/ ب.م.

(٢) الأصول، دراسة إبستمولوجية لأصول الفكر اللغوي العربي ط. دار الثقافة الدار البيضاء- المغرب سنة ١٤١١هـ-١٩٩١م، ص١٣.

وأنَّ الصناعة[1] إمَّا أن تطلق علىٰ الملكة الحاصلة بالتمرن، وإمَّا علىٰ القواعد المقررة والأدلة المحررة التي من شأنها أن تكوّن ملكة متىٰ وجد العاقل والتمرن، والله أعلم.

ثانيًا: أنَّ موضوع[2]، هذا العلم هو:

١) أدلة النحو الإجمالية من حيث هي أدلته.

٢) كيفية الاستدلال بها.

٣) حال المستدل.

فينبغي الوقوف أمام كل أمر من هذه الثلاثة:

١) فأمَّا قوله: «أدلة النحو الإجمالية من حيث هي أدلته» ففيه أمور:

أ- فسر ابن علان النحو بالمقابل للتصريف[3]، وتبعه ابن الطيب[4]، وفي ذلك نظر، حاصله أنَّ السيوطيَّ نفسَه في الاقتراح -والأنباريَّ قبله- أوردا أمثلة صرفية[5]، وأنهما لم يشيرا إلىٰ وضع علم آخر -ولو علىٰ

(١) انظر: تقسيم الدكتور تمام حسان العلوم إلىٰ صناعات ومعارف، وبيانه للصناعات تحت (شروط العلم المضبوط) الأصول ١٣-١٩.

(٢) ذكر ابن علان أنَّ موضوع علم أصول النحو أدلته الإجمالية التي يستنبط منها. انظر: داعي الفلاح ص٢٩.

(٣) انظر: داعي الفلاح ص٢٧. (٤) انظر: فيض نشر الانشراح ص٣٩.

(٥) انظر علىٰ سبيل المثال الاقتراح ص١٢، ٢١، ٢٢، ٢٩، ٣٦، ٤١، ٤٤، ٤٨، ٥٤. ولمع الأدلة ص٨٣، ١٠٧، ١١٨، ١١٩، ١٣٤.

سبيل الإمكان- يسمىٰ أصول الصرف. فسكوتهما عن ذلك مع تمثيلهما بأمثلة صرفية يدل علىٰ انسحاب هذه الأدلة علىٰ النحو والصرف، فالمراد بالنحو في (أصول النحو) و(أدلة النحو) عندهما -علىٰ ذلك- ما يشمل الصَّرْفَ، يؤيد هذا أيضًا أن السيوطيَّ عند ذكره لحدود النحو جعل أليقها بكتابه الاقتراح حدَّ ابن جني[1]، وهو سارٍ علىٰ مذهب المتقدمين في جعل الصرف من النحو؛ إذ يقول في (باب القول علىٰ النحو): «هو انتحاء سمت كلام العرب في تصرفه من إعراب وغيره، كالتثنية والجمع، والتحقير، والتكسير، والإضافة، والنسب، والتركيب، وغير ذلك، ليلحقَ من ليس من أهل اللغة العربية بأهلها في الفصاحة، فينطقَ بها وإن لم يكن منهم، وإن شذ بعضهم عنها رُدَّ به إليها»[2].

أضف إلىٰ ذلك أنَّ مباحث الصرف امتزجت في كتب المتقدمين كسيبويه، والمبرد، وابن السراج - بالنحو، واستمر ذلك حتىٰ بعد فصل المازنىٰ لعلم التصريف من كتاب سيبويه، ويظهر ذلك في كتاب الجمل للزجاجي وشروحه، والمفصل للزمخشري وشروحه، والتسهيل والألفية لابن مالك وشروحهما، وارتشاف الضرب لأبي حيان، وهمع الهوامع للسيوطي، هذا مع تجاور المسائل النحوية والصرفية في كتب مسائل

(١) انظر: الاقتراح ص٦.

(٢) الخصائص ١/ ٣٤.

أبي علي الفارسي، وكثرة الأمثلة الصرفية في الخصائص لابن جني، بل إنَّ هذا التلاحم بين النحو والصرف لَيَمتَدُّ إلىٰ كتب إعراب القرآن وتوجيه قراءاته.

ومفاد ما سبق أنَّ منهج التفكير وقواعده الكبرىٰ الذي أنتج علم النحو -بمفهوم المتأخرين- هو نفسه الذي أنتج علم الصرف -بمفهومهم كذلك، وكانا جميعًا علمًا واحدًا يعرف بعلم العربية ظهر لنا كاملا في كتاب سيبويه، فلا معنىٰ بعد هذا كله لقصر النحو هنا علىٰ ما يقابل التصريف، بل هو ما يشمل التصريف.

ب- فيما يتعلق بأدلة النحو ذكر السيوطي أنَّ الغالب منها أربعة هي: السماع، والقياس، والاستصحاب، والإجماع[1]، جامعًا بذلك بين قولي ابن جني والأنباري، يقول السيوطي: «قال ابن جني في الخصائص: أدلة النحو ثلاثة؛ السماع، والإجماع، والقياس، وقال ابن الأنباري في أصوله: أدلة النحو ثلاثة؛ نقلٌ، وقياسٌ، واستصحابُ حالٍ، فزاد الاستصحابَ ولم يذكر الإجماع، فكأنه لم ير الاحتجاج به في العربية كما هو رأي قومٍ. وقد تحصَّل مما ذكراه أربعة»[2].

(١) انظر: الاقتراح ص٤.

(٢) الاقتراح ص٤.

ولم أقع علىٰ العبارة التي ذكرها السيوطي عن ابن جني في الخصائص(١)، ولعله حكىٰ عنه المعنىٰ الذي استظهره من كلامه، وظاهر صنيع ابن جني في عقده بابًا للاستصحاب بعنوان «باب في إقرار الألفاظ علىٰ أوضاعها الأُوَلِ ما لم يَدْعُ داعٍ إلىٰ الترك والتحول»(٢) - غيرُ ذلك.

وأمَّا إغفال أبي البركات الأنباري للإجماع في قوله: «أقسام أدلته ثلاثة: نقلٌ وقياسٌ واستصحاب حالٍ»(٣)، مع ذِكْرِ احتجاج النحاة بالإجماع في الإنصاف وعدم رده ذلك(٤)، فيمكن تفسيره بأنه لم يَرَ الإجماع دليلًا قويًّا غالبًا لا أنه لم يعدَّه دليلًا أصلًا كما ذهب إليه السيوطي.

وذِكْرُ السيوطيِّ في الحد أدلةَ النحوِ يُخْرِجُ منه كُلَّ علم سوىٰ أصول النحو والنحو(٥).

جـ- وأمَّا قوله: «الإجمالية» فيعني بها النظر في الدليل مجملا أي غير مُفَصَّل، فيُنْظَرُ -مثلًا- هل القرآن وقراءاته حجة في النحو؟ ولا يُنْظَرُ في

(١) وقد أحال الدكتور أحمد قاسم هذا النص إلىٰ الخصائص ١/ ١٨٩، انظر الاقتراح بتحقيقه ص٢٧، ولم أجده ثمة.

(٢) الخصائص ٢/ ٤٥٧. (٣) لمع الأدلة ٨١.

(٤) انظر مثلًا: ١/ ٨١، ١٥١، ١٥٢، ١٥٩، ٢٩٠، ٢/ ٥٤٨، ٥٥٢، ٥٧٦، هذا وقد قال في لمع الأدلة: «الإجماع حجة قاطعة» ص٩٨، لكنه ليس نصًّا في إجماع النحاة.

(٥) انظر: الاقتراح ص٤.

أجزائه جزءًا جزءًا هل هو حجة علىٰ هذه المسألة أو تلك؟

وعلىٰ هذا فـ (الإجمالية) قَيْدٌ يخرج علم النحو من الحدِّ؛ لأنه يُبْحَثُ فيه عن الأدلة التفصيلية لا الإجمالية.

وقول ابن علان: «فصناعته -أي النحو- يبحث فيها عن أدلته الإجمالية بعض الأحيان فلا يخرج بذلك النحوُ عن تعريف أصوله»[1] - يجعل (الإجمالية) قيدًا لبيان الواقع لا الإخراج، والظاهر أنه هو المُخْرِج للنحو لا قوله: «من حيث هي أدلته»، وأمّا أنه يبحث في النحو عن الأدلة الإجمالية أحيانًا فذلك علىٰ سبيل إدخال أصول النحو في النحو وليس ذلك من موضوع علم النحو، والله أعلم.

د - وأمّا جهة النظر لهذه الأدلة الإجمالية فقد بَيَّنها السيوطي بقوله: «من حيث هي أدلته» أي لا من حيث الاستدلال بها فعلا علىٰ المسائل الجزئية فإنَّ ذلك إنما يكون للأدلة التفصيلية، ولا من جهة أخرىٰ «ككون كُلِّ آية تطابق مقتضىٰ الحال، أو لا، فليس من أصول النحو، بل من لُبِّ العربية المعروف بالمعاني»[2].

٢) وأمّا قوله: «كيفية الاستدلال بها» فإنه يحتمل النظر في هذه الكيفية حالَ اجتماع الأدلة أو أجزائِها وهو مراد السيوطي ولهذا قال:

---

(١) داعي الفلاح ص٢٩.

(٢) فيض نشر الانشراح ص٣٩، وانظر: داعي الفلاح ص٢٧.

«أي عند تعارضها ونحوه كتقديم السماع علىٰ القياس، واللغةِ الحجازية علىٰ التميمية إلا لمانع، وأقوىٰ الأقبحين علىٰ أشدِّهما قبحًا، إلىٰ غير ذلك، وهذا هو المعقود له الكتاب السادس»[1] في التعارض والترجيح.

كما يحتمل النظر في كيفية الاستدلال بكل دليل علىٰ حِدَةٍ، دون تصور التعارض بينه وبين غيره، أو بين نوعين أو فردين منه، وذلك كالنظر في كيفية الاستدلال بالمنقول، أيكون بالاستقراء أم بالمسموع الفرد؟ وهل يستدل به لإثبات التركيب والصيغة أو لبيان عدم التأويل فيهما أخذًا بالظاهر؟ ونحو ذلك، وكذلك الاستدلال بالاستصحاب: أيستدل به منفردًا أم يكون معضدًا لغيره دائمًا؟ وهذه الكيفيات لا يعقد لها باب خاص بها بل تبحث كل طائفة منها تحت الدليل الذي تنتمي إليه.

٣) وأمَّا قوله: «وحال المُسْتَدِلِّ» فيتناول حالَ النحويّ «المستنبط للمسائل مِنَ الأدلة المذكورة أي صفاتِه وشروطَه، وما يتبع ذلك من صفة المقلد والسائل»[2].

ذكرت أنه لا يوجد في تراثنا -فيما اطلعت عليه- لأصول النحو عَلَمًا علىٰ علم مخصوص أحسنَ من تعريف السيوطي له في الاقتراح،

---

(١) الاقتراح ص٥، وعلىٰ هذا المعنىٰ قال ابن الطيب: «أي وعن كيفية الاستدلال من تقديم الأقوىٰ علىٰ الأضعف» فيض النشر ص٣٩.

(٢) الاقتراح ص٥، وانظر: داعي الفلاح ص٣٩.

فإن قيل: إنَّ الأنباري عَرَّفه بقوله: «أصول النحو أدلة النحو التي تنوعت عنها جملته وتفصيله»[1]، أوْرَدَ ذلك تحت قوله: «الفصل الأول: في معنىٰ أصول النحو وفائدته»[2]، فيفهم من ذلك أنه عرفه بهذه العبارة.

فالجواب عن هذا أنَّ عبارة الأنباري تئول إلىٰ: (أصول النحو أدلة النحو)؛ لأنَّ قولَه: «التي تفرعت منها فروعه وفصوله» نعت لأدلة النحو يُبَيِّنُ واقع الأمر وليس قيدًا يحترز به عن شيءٍ، إذ ليس ثمة أدلة للنحو لا تتفرع منها فروعه وفصوله، فذكره للبيان فلا يؤثر حذفه في تغيير التعريف[3].

وقوله: «كما أنَّ أصول الفقه... إلخ» ليس من تمام تعريف أصول النحو، وإنما هو تشبيه لها بأصول الفقه، والتعريف في عرف النحاة هو «ما يميز الشيء عمّا عداه، ولا يكون كذلك إلا ما كان جامعًا مانعًا»[4]. وما بقي وهو (أدلة النحو) ليس كذلك، وهو أقرب لأن يكون بيانًا لمعنىٰ مركب (أصول النحو) قبل التسمية به، ويرشح هذا أنَّ ابن الأنباري قال في عنوان الفصل: «في معنىٰ أصول النحو» ولم يقل: (في حده) والفرق بينهما ظاهر.

---

(١) لمع الأدلة ص٨٠.		(٢) لمع الأدلة ص٨٠.

(٣) قد يقال: إن هذه العبارة في معنىٰ (الإجمالية) فيكون معنىٰ كلامه: أصول النحو أدلة النحو الإجمالية.

(٤) شرح كتاب الحدود في النحو للفاكهي ص٤٩ تحقيق د. المتولي رمضان، دار التضامن للطباعة ـ القاهرة ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.

أمَّا قول ابن الطَّيِّب: «قد أراد حدَّ هذا التركيب الإضافي علىٰ أنه عَلَمٌ من قبيل الألقاب، أي العِلْم المسمىٰ والملقب بأصول النحو ... وعبارته صريحة في أنه عرّف العلم بنفس الأدلة، كما قالوا في أصول الفقه إنّه أدلته الإجمالية، والمُصَنِّف رَحِمَهُ ٱللَّهُ سلك مسلكه ونحا نحوه، إلا أنَّ المصنف عرّفه بالعلم المبحوث فيه عنها، وابن الأنباري عرّفه بها، والمآل واحد؛ لأنَّ مراد ابن الأنباري العلمُ المبحوث عنها فيه لا هي نفسها»(١).

فيجاب عنه بقوله نفسه: «ولعلَّه أراد بيان المعنىٰ الإضافِي كما فعله أئمة الأصول، إذ عرَّفوا أصول الفقه بالمعنىٰ العِلْمِيِّ اللَّقَبِيِّ، وبالمعنىٰ الإضافِيِّ بأنَّ الأصل ما بنىٰ عليه غيره والفقه العلم بالأحكام الشرعية إلخ»(٢).

قلت: وهذا الاحتمال هو الراجح؛ لأنه ظاهر عبارة الأنباري، وحملها علىٰ تعريف أصول النحو لقبًا فيه تجوُّز، ثم هو يسقط من الحدِّ ما يجعله قاصرًا علىٰ هذا العلم، وهو (الإجمالية)، كما يسقط ما يجعله شاملًا لكل ما تحته وهو (كيفية الاستدلال بها) و(حال المستدل) والله أعلم.

ثمَّ جاء أبو زكريا يحيىٰ بن محمد الشاوي المتوفىٰ سنة (١٠٩٦هـ) فاستعار تعريف التاج السبكي لأصول الفقه في جمع الجوامع، وعرَّف به

(١) فيض نشر الانشراح ص٤٣.

(٢) فيض نشر الانشراح ص٤٣.

أصول النحو فقال: «أصول النحو دلائله الإجمالية وقيل معرفتها»[1]، وقصوره عن تعريف السيوطي يظهر مما سبق.

هذا، وقد عبَّر بعض المحدَثين عن أصول النحو بما يفيد أنها مجموعة من الأسس التي بني عليها النحو العربي وكانت معتمدَ النحاة في تقنين قواعده، ومصدرهم في استنباط أحكامه[2].

وبقيت الإشارة إلىٰ التفرقة بين (علم أصول النحو) و(أصول التفكير النحوي)، والتعبير الثاني للدكتور علي أبو المكارم، وقد فرّق بين المصطلحين بقوله: «إنَّ هذا الاصطلاح الذي نستخدمه نقصد به دراسة الخطوط الرئيسية العامة التي سار عليها البحث النحوي، والتي أثرت في إنتاج النحاة وفكرهم علىٰ السواء، وهذه الخطوط العامّة قديمة جِدًّا في البحث النحوي، حتىٰ إنَّ مِنَ الممكن أن نردها إلىٰ البداية الباكرة لنشأة البحث في النحو العربي، أي إلىٰ أواخر القرن الأول، وأوائل القرن الثاني.

---

(١) ارتقاء السيادة في علم أصول النحو، تأليف يحيىٰ الشاوي المغربي الجزائري، تحقيق الدكتور عبد الرزاق عبد الرحمن السعدي، دار الأنبار للطباعة والنشر - بغداد، الطبعة الأولىٰ ١٤١١هـ- ١٩٩٠م. ص٣٥.

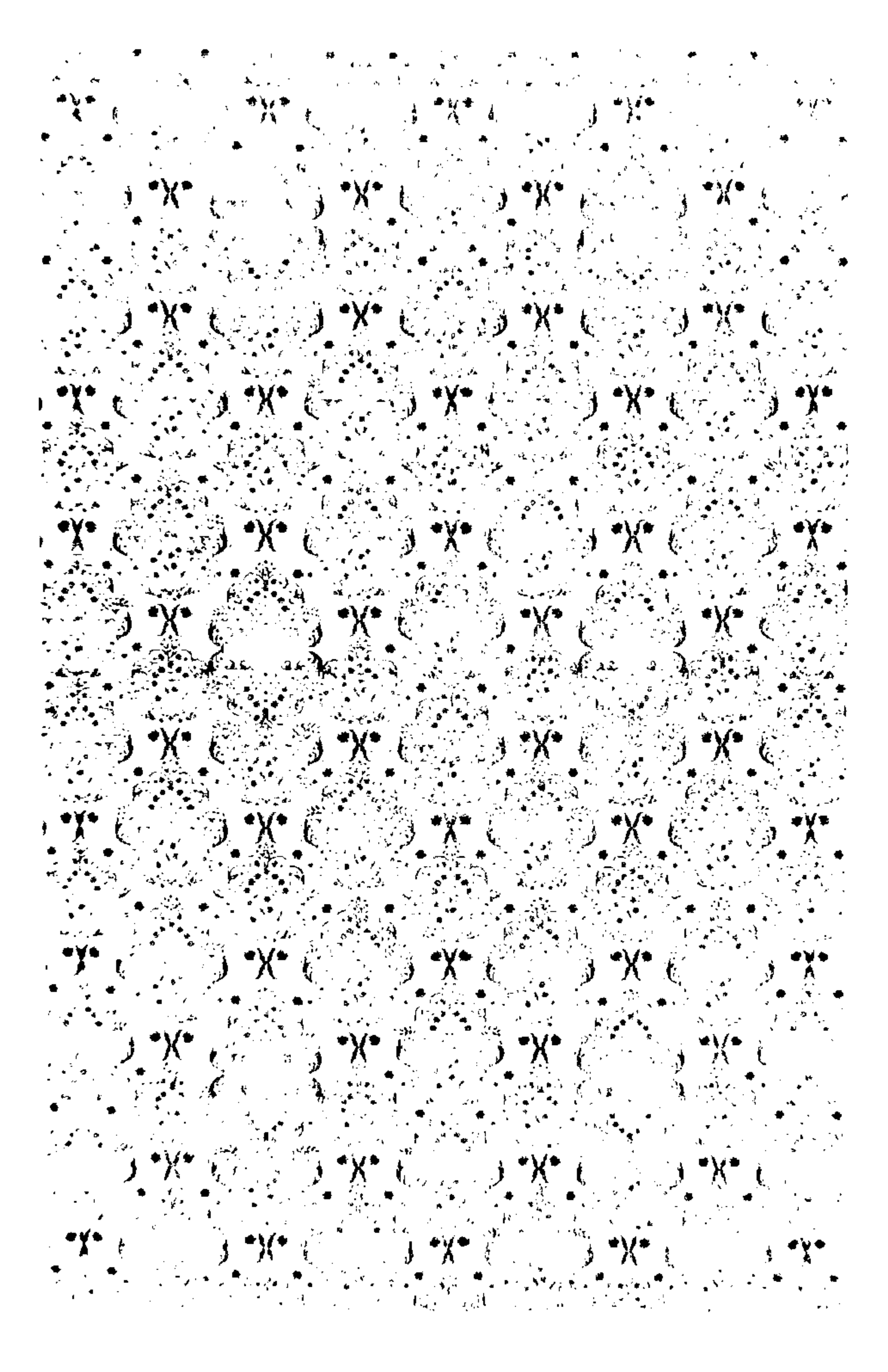
(٢) انظر: أصول النحو العربي للدكتور محمد عيد ص٩. وأصول النحو العربي للدكتور محمود نحلة ص٥. وفيض نشر الانشراح مقدمة المحقق ص٤.

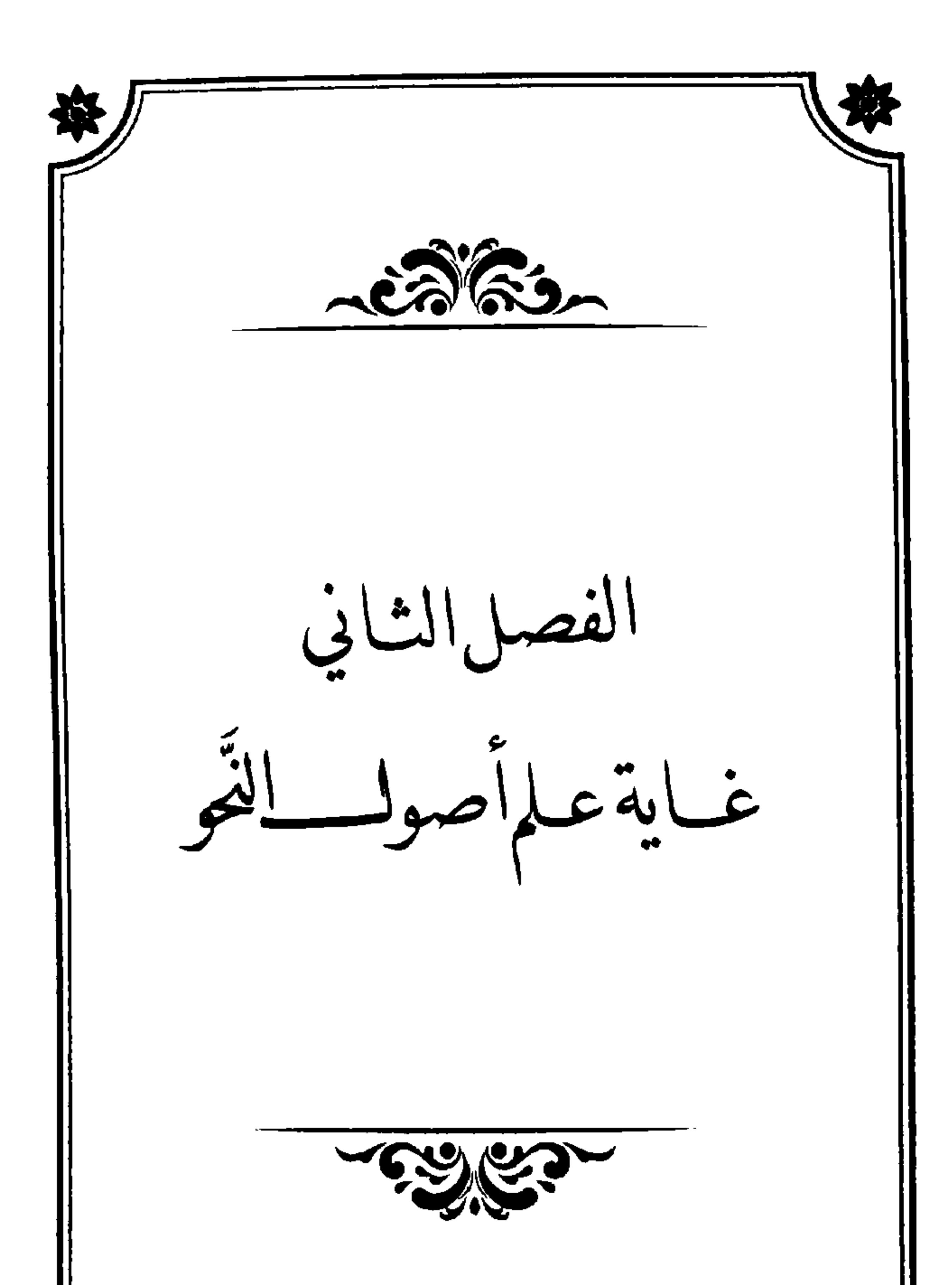
أمَّا علم أصول النحو فهو المحاولة المباشرة من النحاة لدراسة هذه الخطوط التي اتُّبِعَت في الإنتاج النحوي، وهي محاولة متأخرة فترة طويلة عن الوجود الواقعي لأصول التفكير النحوي»[1].

ويمكن القول بأن الفرق بينهما هو الفرق بين الظاهرة ودرسها، فإذا ما تَمَّتْ إعادة هذه الدراسة علىٰ أسس جديدة جاز النظر إلىٰ التفرقة بين أصول التفكير النحوي وعلم أصول النحو علىٰ أنها تفرقة بين الوصف النقدي لمنهج النحاة -دون أن يتضمن ذلك أيةَ دعوةٍ لاقتفاء منهجهم- واستيلادِ خصائص ذلك المنهج لنصبها أمام الباحث في إطار هذا العلم؛ كي يَحْتَذِيَها في نَظَرِه النحويّ.



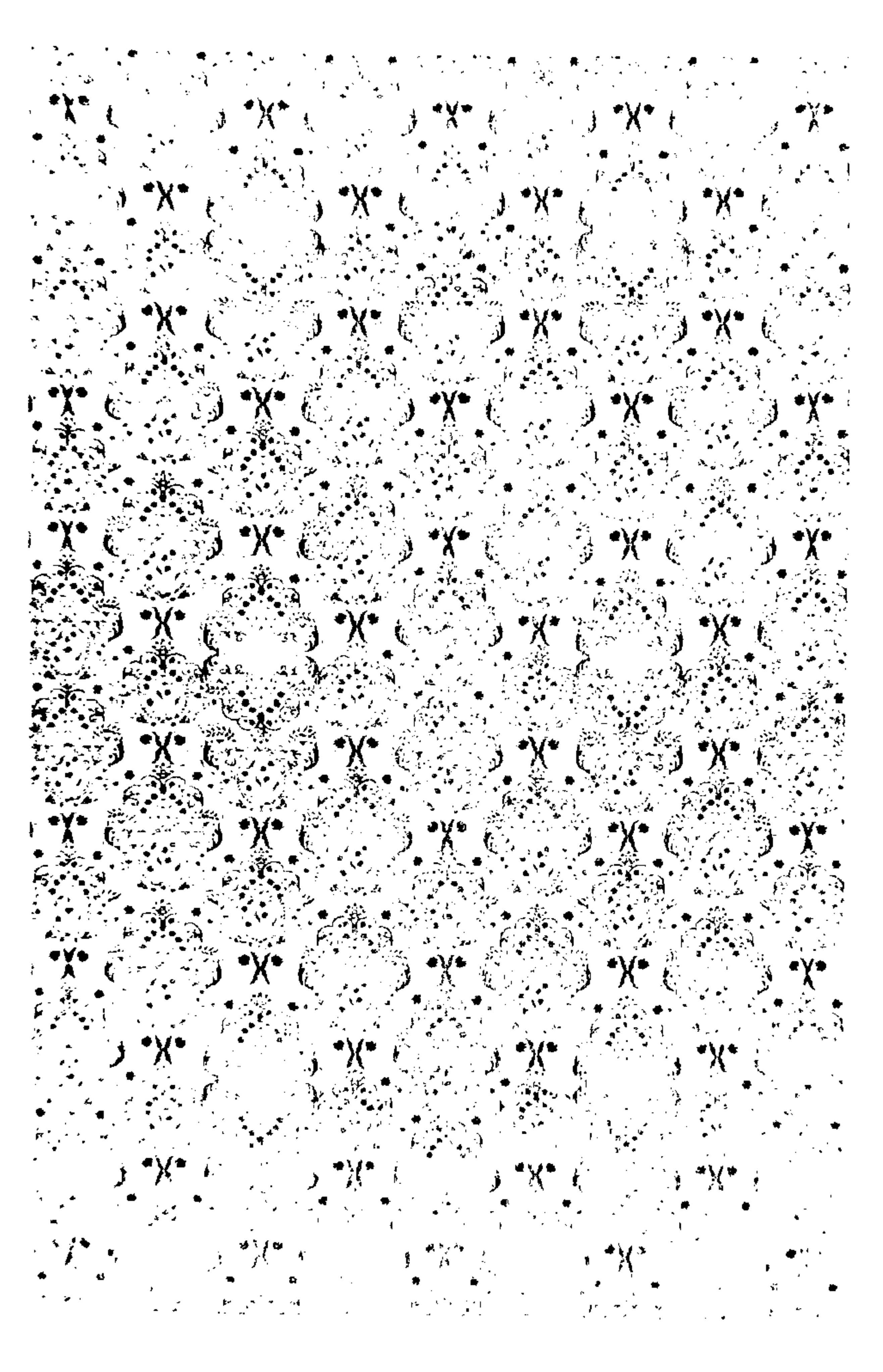
(١) أصول التفكير النحوي ص٣، ٤ للدكتور علي أبو المكارم- منشورات الجامعة الليبية- كلية التربية سنة ١٣٩٢، ١٣٩٣هـ - ١٩٧٣م.





الفصل الثاني

غاية علم أصول النَّحو





الفصل الثاني
غاية علم أصول النحو

يُبَيِّن حاجي خليفة في مقدمة كتابه الجليل (كشف الظنون) الفروق الدقيقة بين عدة مفاهيم تتعلق بما نحن فيه من بيان غاية العلم، فيقول:

«اعلم أنه إذا ترتب علىٰ فِعْلٍ أثرٌ فذلك الأثر من حيث إنه نتيجة لذلك الفعل وثمرته يسمىٰ فائدة، ومن حيث إنه علىٰ طرف الفعل ونهايته يسمىٰ غاية، ففائدة الفعل وغايته متحدان بالذات ومختلفان بالاعتبار. ثم ذلك الأثر المسمىٰ بهذين الأمرين إن كان سببًا لإقدام الفاعل علىٰ ذلك الفعل يسمىٰ بالقياس إلىٰ الفاعل غرضًا ومقصودًا، ويسمىٰ بالقياس إلىٰ فعله عِلَّةً غائِيَّة، والغرض والعلة الغائية متحدان بالذات ومختلفان بالاعتبار، وإن لم يكن سببًا للإقدام كان فائدة وغاية فقط، فالغاية أعمُّ مِنَ العلة الغائية، كذا أفاده العلامة الشريف، فظهر أنَّ غاية العلم ما يطلب ذلك العلم لأجله»(١).

ومن هذا المنطلق يتوجه الحديث إلىٰ غايات علم أصول النحو، لكن لا بُدَّ أن يُمَهَّد لذلك ببيان موقع هذا العلم بين العلوم العربية والشرعية،

(١) كشف الظنون ١/ ١٠.

فإنَّ هذه العلوم بينها صلاتٌ ووشائج؛ لأنَّها تَنْبُعُ كلُّها مِنْ منبعٍ واحد هو القرآن الكريم، وتدور في فلك واحد هو: الحفاظ علىٰ أدائه صحيحًا بوضع القوانين التي تعصم من الخطأ في لغته، ومحاولةُ فهمه وفهم السنة الشارحة له والمبيِّنَةِ لأحكامه ومقاصده بالوسائل العلمية التي تمثلت في علوم اللغة والصرف والنحو والبلاغة وأصول الفقه، وصولا إلىٰ معرفة الأحكام الفقهية والأصول الاعتقادية في الإسلام.

فالنحو -إذن- يقف علىٰ الحبل الواصل بين النصوص والمعاني والأحكامِ المفهومةِ منها، ويُعِينُ في الوقت نفسه علىٰ إحسان الأداء اللغوي قراءة وكتابة وحديثًا.

فإذا كان هذا موقع النحو فإنَّ (أصول النحو) يقع في الطريق الموصلة إلىٰ النحو؛ لأنَّ النحو إنَّما يُبْنَىٰ عليه، ويوضِّح هذا قولُ ابنِ الطَّيِّبِ: «أصولُ النحو لقب مشعر بشرفه بابتناء النحو عليه ورجوع تفاريعه إليه»[1]. فالعلاقة بينهما علاقة الأصل بفرعه، وهي كعلاقة أصول الفقه بالفقه.

ومن ثَمَّ فإنَّ غاية علم أصول النحو تتحقق في موقعين أحدهما قريب والآخر بعيد، فأمَّا البعيدُ فإنَّ كلَّ ما يتحقق للنحو مِنْ فوائدَ يكون علمُ

---

(١) فيض نشر الانشراح ص١٩.

أصولِ النَّحوِ مُوَصِّلًا إليه ومُعِينًا عليه، فإذا عرفنا أنَّ فائدة النحو تكمن في «الوصول إلىٰ التكلم بكلام العرب علىٰ الحقيقة صوابًا غير مُبَدَّلٍ ولا مُغَيَّرٍ، وتقويم كتاب الله عزَّ وجلَّ الذي هو أصل الدين والدنيا والمعتمد، ومعرفة أخبار النبي ﷺ وإقامة معانيها علىٰ الحقيقة؛ لأنه لا تفهم معانيها علىٰ صحة إلا بتوفيتها حقوقها من الإعراب»[1]، وهي فائدة ذات وجهين: أحدهما النطق بالكلام العربي نطقًا صحيحًا، والثاني فهمه فهمًا مستقيمًا، وقد جمعهما ابن مالك بقوله:

وَبَعْدُ فالنَّحْوُ صَلاحُ الأَلْسِنَةْ
والنَّفْسُ إنْ تَعْدَمْ سَناهُ في سِنَةْ
بِهِ انْكِشافُ حُجُبِ المعاني
وجَلْوَةُ المَفْهُومِ ذا إذْعانِ[2]

إذا عرفنا هذه الفائدةَ للنحو أدركْنا قيمةَ علم أصول النحو وثمرتَه البعيدة.

وأمَّا الموقع القريب أو الثمرة القريبة لهذا العلم فيُجْمِلُها الأنباريُّ في قوله: «وفائدته التعويل في إثبات الحكم علىٰ الحجة والتعليل، والارتفاع

(١) الإيضاح للزجاجي ص٩٥.

(٢) شرح الكافية الشافية لابن مالك، تحقيق د. عبد المنعم أحمد هريدي، طبعة دار المأمون للتراث - السعودية، الطبعة الأولىٰ ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م، ١/ ١٥٥.

عن حضيض التقليد إلىٰ يَفاعِ الاطلاع علىٰ الدليل، فإنَّ المُخْلِدَ إلىٰ التقليد لا يعرف وجه الخطأ من الصواب، ولا يَنْفَكُّ في أكثر الأمر عن عوارض الشكِّ والارتياب»[1].

وتتمثل هذه الثمرة في تنقيح مسائل النحو، وتحرير أدلته، والترجيح بين آرائه، حتىٰ تَصَوُّرُ إصلاح قواعد النحو لابد أن يقوم علىٰ فهمٍ دقيقٍ واستيعابٍ شامِلٍ محقِّقٍ لعلم أصول النحو، ذلك أنَّ «النظر في إصلاح هذه القواعد قبل البحث في المناهج [التي يمثلها أصول النحو بالنسبة للنحو] محكوم عليه بالاضطراب سلفًا، أو هو بحث في النتائج دون المقدمات وأقصىٰ ما يمكن أن يصل إليه هذا البحث هو زيادة الآراء، وتعديد الأحكام، وتنويع المواقف ... وهو ما يشير إلىٰ أن دراسة المناهج النحوية التقليدية ليست ترفًا لا أثر له، أو اختبارًا للقدرة العقلية لا غناء معها، بل هي نقطة البدء الموضوعية لحل المشكلات التفصيلية، وبدون الانطلاق من نقطة البدء هذه يفقد كل عمل في مجال القواعد أسس قيامه وركائز بقائه جميعًا»[2].

تلك هي الغاية القريبة لعلم أصول النحو وهي -كما يظهر- مُنْصَبَّةٌ علىٰ النحو نفسِه، وفي سبيل تحقيق علم أصول النحو لغايته القريبة يمكن

(١) لمع الأدلة ص٨٠.

(٢) أصول التفكير النحوي ـ المقدمة ط.



أنْ نَمِيزَ بين أربع خطوات أو أعمال يقوم بها هذا العلم هي:

١- الاستنباط والتقعيد.

٢- الاستدلال.

٣- الترجيح بين الآراء.

٤- التوجيه والتخريج للنصوص.

وفيما يلي كلمة موجزة عن كل عمل أو وظيفة من هذه الوظائف، مع ملاحظة إمكان توارد الثلاثة الأخيرة علىٰ محل واحد.

١) الاستنباط والتقعيد:

أعني بالاستنباط استخراج الحكم النحوي لأول مرة، وهو في اللغة الاستخراج، مأخوذ من استنباط الماء أي استخراجه من قعر البئر، وكُلُّ ما أُظْهِرَ فقد أُنْبِطَ[1]، وفيه معنىٰ المعالجة والعمل للوصول إلىٰ الشيء.

ويُراد بالتقعيد وضع القاعدة، وقد قَرَنْتُ بينهما هنا لأنهما يمثلان مرحلةً واحدةً تخرج فيها القواعد والأحكام إلىٰ الواقع بعد أنْ كانت كامنة في بطون الكلام.

وهذه المرحلة أقرب لأن تكون تاريخًا إذ إِنَّ قواعد النحو قد وضعت، واكتمل وضعها، في المراحل الأولىٰ من حياة النحو، وأصبحت

(١) انظر: لسان العرب ٦/ ٤٣٢٥.

إضافة قاعدة جديدة أمرًا عسيرًا، لكنه محتمل. ودور أصول النحو هنا يتمثل في أمرين:

الأول: كشف المنهج الذي سار عليه المتقدمون في وضع قواعد النحو.

والثاني: ربما انفتح لأحد المتأخرين سبيلٌ لاستنباط قاعدة فرعية فيكون (أصول النحو) معينًا له علىٰ ذلك.

* * *

٢) الاستدلال:

وهو هنا طلب الدليل علىٰ الحكم أو القاعدة النحوية، وهو عمل مستمر، سواء أكان باجترار الأدلة المعتادة في مسألة معينة، أم بتقديم أدلة جديدة في المسألة نفسها، ويلاحظ هنا أنَّ عملية الاستدلال لا تعني المجيء بحكم نحوي جديد أو وضع قاعدة لم تكن موجودة من قبل، فإنَّ ذلك من عمل الاستنباط والتقعيد، وإنما المراد هنا الإتيان بالدليل الذي يرفع العالِمَ به عن حضيض التقليد.

وإذا كان هذا الاستدلال في معرض رَدِّ مخالف سُمِّي احتجاجًا وسُمِّي الدليل حُجَّة، وإذا كان الاستدلال بالمنقول سُمِّي استشهادًا[١].

* * *

(١) انظر: المدخل لدراسة النحو العربي، د. علي أبو المكارم، ١/ ١٤٤، ١٤٥.



٣) الترجيح بين الآراء المختلفة:

يُعَدُّ الترجيح بين الآراء في مسائل الخلاف النحوي بناءً علىٰ اختبار أدلة كلِّ رَأْيٍ -إلىٰ جانب ما يمكن أن يأتي به المرجِّحُ من أدلةٍ- غايةً عمليةً مُهِمَّةً يسعىٰ إليها علم أصول النحو، بما يقدمه لنا من قدرات علىٰ معرفة قوة الدليل وضعفه، ومراتب الأدلة، والمقدم منها عند تعارضها، ومن يطالع كتاب الإنصاف في مسائل الخلاف لأبي البركات الأنباري يظهر له بجلاء مدىٰ انتفاع صاحبه بأصول النحو في مناقشة الأدلة وترجيح الآراء فضلا عن عرض أدلة الفريقين.

* * *

٤) التوجيه والتخريج للنصوص:

التوجيه هو بيان الوجه أو الأوجه النحوية للتركيب، وكذا الصيغ للمفرادت، وهو يعتمد علىٰ المعرفة القوية بمسائل النحو، والقدرة علىٰ استحضار أحكامها وشروطها؛ بالإضافة إلىٰ مجموعة من القواعد الكلية التي لا تندرج تحت باب بعينه؛ منها ما يتصل اتصالًا مباشرًا بأدلة النحو، ومنها ما يقع بين أبواب النحو وأصول النحو.

والتخريج هو الخروج بنصٍّ معين من مصادمة القواعد الأصلية وذلك حتىٰ لا يوصف النصُّ بشذوذ أو خطأ.

ويلاحظ أنَّ هاتين العمليتين ترتبطان بالنصوص وهو ما يجعلهما أكثر الوظائف قابلية للاستمرار والتجدد، وتظهران بهذا ما لأصول النحو من دور عملي في النظر المباشر للنصوص، وهو دور لا تخفىٰ أهميته في المجالين الديني والأدبي.

وقد يرد سؤالٌ حولَ تلك القواعدِ الكليَّةِ التي لا تندرج تحت بابٍ نحويٍّ، المستعملةِ في عمليَّة التوجيه النحويِّ – وقد سمَّاها الدكتور تمام حسَّان بقواعد التوجيه – أهي مِنْ عِلْم أصول النحو أمْ تُنَزَّلُ منزلةَ القواعد الفقهية بين علمي الفقه وأصول الفقه؟

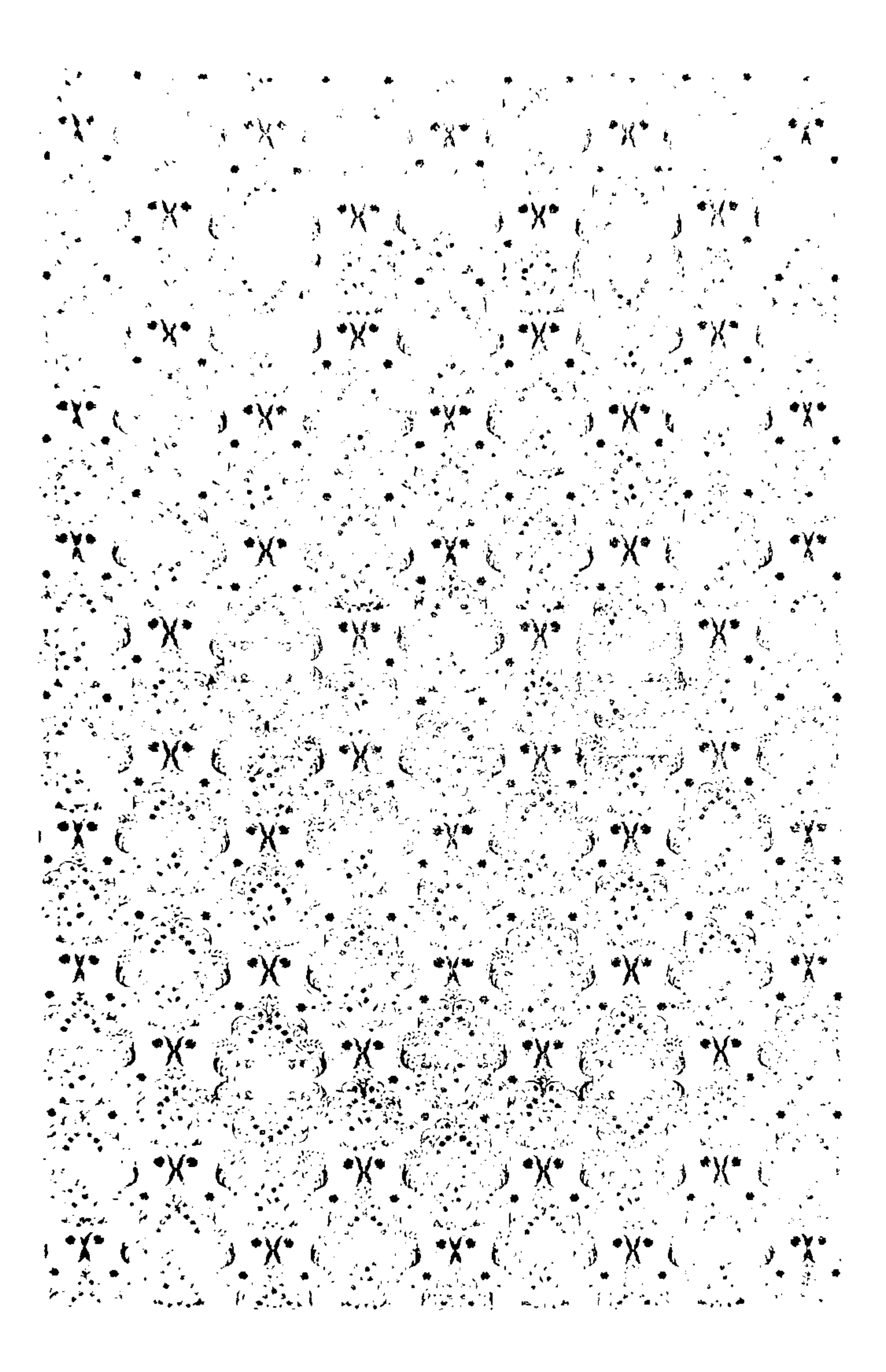
والرأي عندي إدراجُها تحت دليلٍ إجماليٍّ؛ لأنَّها تستعمل في الاستدلال كما تستعمل في التوجيه، مع الإقرار بأنَّ ما يندرج تحت كلِّ قاعدة حكمٌ جزئيٌّ لا دليلٌ تفصيليٌّ، لكنْ لا يلزمنا حملُ أصول النحو علىٰ أصول الفقه من كلِّ وجهٍ؛ إذْ يكفي للنحو علمٌ واحدٌ يبحث في منهجه تقعيدًا واستدلالًا وتوجيهًا وتعليلًا.





الفصل الثالث

تاريخ أصول النَّحو





الفصل الثالث

تاريخ أصول النحو

من الحقائق المقررة أنَّ كُلَّ علمٍ يَدْرُسُ ظاهرةً ما تكون هذه الظاهرة أسبقَ في الوجود منه، ومِنْ ثَمَّ يمكن القولُ بأنَّ أصولَ النحو أيْ أدلتَه وشروطَها وكيفيةَ الاستدلال بها كانت كامنةً في أذهان النحاة الأوائل، بدأ تكوُّنُها مع بداية تفكيرهم في وضع علم يضبط اللسان العربي ويعصم متعلمَه مِنَ اللحنِ فيه، ثُمَّ نَمَتْ مع تطور بحثهم في اللغة حتىٰ أصبحت منهجًا مستقرًّا لا ينفي الخلافَ بالطبع لكنَّه يَدُلُّ علىٰ اتحاد المسار والهدف والوسائل بوجه عام، وكانت لهم إشاراتٌ إلىٰ هذه الأصول في أثناء حديثهم عن قواعد النحو وأحكامه، أو حينما يتوجه إلىٰ أحدهم سؤال مباشر عن أمر منهجيٍّ، كجوابِ أبي عمرو بن العلاء لمن قال له: «أخبرني عمَّا وضعْتَ مما سمَّيْتَه عربيَّةً، أيدخل فيها كلامُ العربِ كلُّه؟» فقال: «لا»، فقال: «كيف تصنع فيما خالفتْكَ فيه العربُ وهم حُجَّةٌ؟» قال: «أَعْمَلُ علىٰ الأكْثَرِ وأُسَمِّي ما خالفني لغات»[1].

---

(١) طبقات النحويين واللغويين، لأبي بكر محمد بن الحسن الزبيدي الأندلسي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف بمصر، الطبعة الثانية، ص٣٩.

وجوابِ الخليل بن أحمد الفراهيديّ عن العلل التي يعتلُّ بها في النحو أعَنِ العَرَبِ أخذها أم اخترعها من نفسِه؟ فقال: «إنَّ العرب نطقت علىٰ سجيَّتِها وطباعها، وعرَفَتْ مواقِعَ كلامِها، وقام في عقُولِها عِلَلُه، وإنْ لم يُنْقَل ذلك عنها، واعتللْتُ أنا بما عندي أنَّه عِلَّةٌ لما علَّلْتُه منه، فإنْ أكُنْ أصبْتُ العِلَّةَ فهو الذي الْتَمَسْتُ، وإنْ تكن هناك عِلَّةٌ له فمَثَلِي في ذلك مثَلُ رجُلٍ حكيمٍ دخل دارًا مُحْكَمَةَ البِناءِ، عجيبةَ النَّظْمِ والأقسام، وقد صَحَّتْ عنده حِكمةُ بانيها بالخبر الصادق أو بالبراهينِ الواضحة والحُجج اللائحة، فكلَّما وقف هذا الرجل في الدار علىٰ شيءٍ منها قال: إنَّما فعل هذا هكذا لعلة كذا وكذا، ولسبب كذا وكذا، سَنَحَتْ له وخطرت بباله محتملة لذلك، فجائزٌ أنْ يكون الحكيمُ الباني للدار فعل ذلك للعلة التي ذكرها هذا الذي دخل الدار، وجائزٌ أنْ يكون فعله لغير تلك العلة، إلا أنَّ ذلك مما ذكره هذا الرجل محتمل أنْ يكون علةً لذلك. فإنْ سنح لغيري علَّةٌ لما عللتُه من النحو هو أليق مما ذكرتُه بالمعلول فليأتِ بها»[1].

وكلام أبي زَيْدٍ الأنصاريّ في تحديد مَنْ يأْخُذُ بكلامهم من العرب إذ يقول: «لَسْتُ أقول: قالت العربُ، إلا إذا سمعتُه مِنْ هؤلاءِ؛ بكر بن هوازن، وبني كلاب، وبني هلال، أو مِنْ عالية السافلة، أو مِنْ سافلة

(١) الإيضاح في علل النحو للزجاجي ص ٦٦، وقد عقب الزجاجي علىٰ كلام الخليل بقوله: «وهذا كلام مستقيم وإنصاف من الخليل رحمة الله عليه».

العالية، وإلا لم أقل: قالت العرب»[1].

***

ثم أنشأ النحويون يصنفون في العلل النحوية مصنفاتٍ مستقلَّةً بدأت بكتابين لقطرب والمازني واتسعت في القرن الرابع فصنف فيها لُكْذَةُ الأصبهاني، وهارونُ بن الحائك، وابنُ كيسان، والزجاجيُّ، ومَبْرَمانُ، وابنُ الورّاق، والمهلبي، والفارِقيُّ[2]، وخصها ابن جني في الخصائص بعدد طيِّب من أبوابه[3].

وعلىٰ الرغم من أنَّ النماذج التي وصلتنا من هذه الكتب -كالإيضاح في علل النحو للزجاجي، والعلل في النحو للوراق، واللباب في علل البناء والإعراب للعكبري- لم تبحث العلة بحثًا نظريًّا أصوليًّا إلا في إشاراتٍ سريعة[4] مما ينبئ عن ارتباط هذه المصنفات بالفروع أكثر من ارتباطها بالأصول - بالرغم من هذا فإنَّنا يمكن أن نلمح من الاهتمام بموضوع

(١) انظر: مجالس ثعلب، لأبي العباس أحمد بن يحيىٰ ثعلب، تحقيق عبد السلام هارون، طبعة دار المعارف بمصر، ٢/ ٧٣٤.

(٢) انظر: النحو العربي ـ العلة النحوية للدكتور مازن المبارك ص٩٤، ٩٥.

(٣) حوالي أربعة عشر بابًا فيها لفظ العلة أو الاعتلال ونحوهما، غيرَ ما عقده لعلل معينة كالحمل علىٰ المعنىٰ وعدم النظير، والاستغناء، وإصلاح اللفظ.

(٤) انظر: الإيضاح ٦٤-٦٦ باب (القول في علل النحو).

العلل وفصله في مصنفات مستقلة بدايةَ التوجه إلىٰ النظر في الأمور المنهجية التي تحكم قواعد النحو وأحكامه، وهذا هو التمهيد الطبيعي لظهور علم أصول النحو.

أمَّا بداية التصنيف في علم أصول النحو فكانت علىٰ يد ابن جني[1] (ت٣٩٢هـ)، وإن سبقه من استعمل لفظ (الأصول) في مؤلَّفِه كابن السراج (ت٣١٦هـ) فله كتاب (الأصول في النحو)، وأبي جعفر النحاس (ت٣٣٧هـ) إذ له «كتاب سمّاه الكافي في أصول النحو، صُوَيْلِحٍ»[2] كما يقول القِفْطي.

---

(١) ذهب الأستاذ سعيد الأفغاني إلىٰ أنَّ أوليّة هذا العلم تُنْسَبُ لابن الأنباري غيرَ منازَع، وأنَّ ما صنعه ابن جني «محاولات جزئية» وأنه «لم يحاول وضع تصميم لإحداث فنٍّ أصوليّ في اللغة كما فعل أهل الشرع» انظر: مقدمة تحقيقه للإغراب واللمع ص١٩، ٢١. والحقُّ أنَّ (الخصائص) -وإن لم يكن خالصًا لفن أصول النحو- قد عرض مؤلِّفُه لمباحث هذا الفن بالتفصيل دون ترتيب، وهذا شأن من ينسب إليه أوليّة الوضع غالبًا كحال الإمام الشافعي مع علم أصول الفقه، والشيخ عبد القاهر الجرجاني مع علم البلاغة، هذا إلىٰ جانب وعي ابن جني بأنه يعمل عملا أصوليًّا في النحو كأصول الفقه بالنسبة للفقه. وذهب الدكتور أحمد مكي الأنصاري إلىٰ أنَّ الفراء سبق إلىٰ وضع الأصول والقوانين [انظر: أبو زكريا الفراء ص٩٧] وهو يخلط في مفهوم الأصول، وقد ردَّ عليه د. إبراهيم رفيدة انظر: النحو وكتب التفسير ١/ ٥٨- ٦٥.

(٢) إنباه الرُّواة علىٰ أنباه النحاة، جمال الدين أبو الحسن علي بن يوسف القفطي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي- القاهرة، مؤسسة الكتب الثقافية - بيروت، الطبعة الأولىٰ ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م. ١/ ١٣٨.

فالحقُّ أنَّ المراد بكلمة (الأصول) عند ابن السراج القواعد الأساسية في النحو، وهو يبني عليها في كل باب مسائل عبارة عن تطبيق للقواعد المذكورة فيه، وهذا المعنىٰ للأصول ظاهر لكلِّ مَنْ طالع كتابه، وليس غريبًا عن استعمالات النحويين في تلك الفترة، وقد سبقت الإشارة إلىٰ استعمال الزجاجي لها بهذا المعنىٰ[1].

وقد نصَّ ابن جني نفسه علىٰ أنَّ كتاب ابن السراج ليس في (أصول النحو) بمعنىٰ الأدلة أو الأسس المنهجية بقوله: «فأمَّا كتاب أبي بكر فلم يُلْمِمْ فيه بما نحن عليه إلا حرفًا أو حرفين في أوّله[2]، وقد تُعُلِّق عليه به، وسنقول في معناه»[3].

ومثلُ هذا يقال عن كتاب أبي جعفر، فضلا عن أنه كتابٌ صغير كما يبدو من وصف القفطي له، وأنَّ ابنَ جني لم يُشِرْ إليه كما أشار إلىٰ كتاب ابن السراج.

هذا وقد صَرّح ابن جني بأنه لم يَرَ «أحدًا من علماء البلدين تعرّض لعمل أصول النحو علىٰ مذهب أصول الكلام والفقه»[4]، وهو يعني بالمذهب

(١) انظر: الإيضاح ص٣٨.

(٢) يعني كلامه عن أنواع العلل، انظر: الأصول في النحو لابن السراج ١/ ٣٥.

(٣) الخصائص ١/ ٢.

(٤) الخصائص ١/ ٢.

هنا الطريقة أو المنهج العام من حيث إنه علم يبحث فيه عن الأدلة، وليس معنىٰ هذا نقل كلام أهل الأصولَيْن في كتاب عن أصول النحو[1].

علىٰ أنَّ ابن جني قد أشار إلىٰ سبق أبي الحسن الأخفش (ت٢١٠هـ) إيَّاه بتصنيفه كُتَيِّبًا في شيءٍ من المقاييس، وذكر أنَّ كتابه (الخصائص) يغني عنه[2].

* * *

ثُمَّ سكت النحاة بعد ابن جني ما يقرب من قرنين من الزمان عن هذا العلم، حتىٰ جاء أبو البركات الأنباري (ت٥٧٧هـ) فوضع كتابه لمع الأدلة في أصول النحو، ووضع معه كتابًا في الجدل سماه الإغراب في جدل الإعراب[3]، وقال عنهما في نزهة الألِبَّاء: «وألحقنا بالعلوم الثمانية [يعني علوم الأدب] علمين وضعناهما: علمَ الجدل في النحو،

(١) لابن جني عبارة شهيرة أوهمت كثيرًا من الدارسين أنَّ النحاةَ كانوا ينتزعون العللَ من كتب محمد بن الحسن الشيباني صاحب أبي حنيفة، ولم يرد ابن جني ذلك وإنما أراد بأصحابنا الفقهاء الأحناف. انظر: أصول النحو العربي للحلواني ص٦، ٧ والخصائص ١/ ١٦٤ وتأمل حاشية المحقق.

(٢) الخصائص ١/ ٢.

(٣) حقق الكتابين معًا الأستاذ سعيد الأفغاني، وطُبِعا في كتاب واحد في سوريا ١٩٥٧م، ثم في ليبيا بعد ذلك، ثم نشر اللمعَ بأخرة أخونا الفاضل الدكتور أحمد عبد الباسط بتحقيق أتم، عن دار السلام بالقاهرة.

وعلمَ أصول النحو، فيُعرَفُ به القياسُ وتركيبُه وأقسامُه من قياس العلّة وقياس الشبه وقياس الطرد، إلىٰ غير ذلك، علىٰ حدِّ أصول الفقه؛ فإنّ بينهما من المناسبة ما لا يخفىٰ، لأنَّ النحو معقولٌ من منقول كما أنَّ الفقه معقولٌ من منقول، ويعلم حقيقةَ هذا أربابُ المعرفةِ بهما»[1]، وقال عن الأوّل في مقدمته: «ليكون أوّل ما صنف لهذه الصناعة في قوانين الجدل والآداب»[2]، ولم يُشِر إلىٰ أوَّلِيّة الثاني في مبدئه.

وها نحن أولاء نقف مرة أخرىٰ أمام دعوىٰ الأوليّة وهي هنا لها ما يبررها إذ إنَّ الأنباري اقتصر في مؤلَّفِه علىٰ أدلة النحو، وقدّم في الإغراب تعارضها، وسار في عرضها بمنهج منظم، علىٰ حين وجدنا ابن جني يخلط أصول النحو بغيرها من مباحث العربية لغة وصرفًا وأصواتًا وبلاغةً.

ومع هذا فإنَّ تحديد مفهوم أولية التصنيف أو واضع العلم هو الفيصل في مثل هذه المسألة، فهل الواضع هو أول من يتكلم أو يؤلف في موضوع العلم مطلقًا؟ أو هو أول من يهذب مسائل العلم ويرتب أبوابه في مصنف واحد؟

(١) نزهة الألبّاء في طبيقات الأدباء لأبي البركات الأنباري، تحقيق الدكتور إبراهيم السامرائي، مكتبة المنار- الزرقاء، الطبعة الثالثة، ١٤٠٥هـ- ١٩٨٥م. ص٧٦.

(٢) الإغراب في جدل الإعراب ص٣٥.

الحقُّ أنه من النادر أن يوضع العلم كاملًا من أوّل الأمر كعلم العروض، وعلم المنطق، والغالب علىٰ أحوال العلوم أنْ يُصَنِّف فيها أوَّلًا عالمٌ ألمعِيٌّ يستخلص حقائق العلم ويسترسل في شرحها، ثم يعقبه مَنْ لا يقل عنه ألمعِيَّةً فيُصَفِّي ما لا تَعَلُّق له مباشرًا بموضوع العلم، ويرتب أبوابه، ويُحَرِّرُ مسائله، حدث ذلك في النحو بين أبي الأسود الدؤلىٰ ومن جاء بعده في طبقتين، وفي أصول الفقه بين الشافعي ومن بعده، وفي البلاغة بين عبد القاهر الجرجاني والسكاكي.

وعلىٰ هذا فإننا إذا غضضنا الطرف عن كثرة حديث ابن جني -في الخصائص- عن أمور تتعلق بالخصائص العامة للعربية بعيدًا عن أصول النحو وأدلته - أمكننا مطمئنين نسبةُ الأوَّلِيَّة إلىٰ ابن جني.

* * *

ثُمَّ سكت النحاةُ سكةً أخرىٰ عن هذا العلم الذي قَرَّبَه الأنباري وهَذَّبه نحوًا من أربعة قرون، حتىٰ جاء السيوطي (ت٩١١هـ) وألف كتابه الاقتراح في علم أصول النحو، وأعاد دعوىٰ الأوّليّةِ ثالثةً حين قال عن كتابه: «هذا كتاب غريب الوضع عجيب الصنع، لطيف المعنىٰ طريف المبنىٰ، لم تسمح قريحة بمثاله ولم ينسج ناسج علىٰ منواله[1] في علمٍ لم

(١) من الطريف أنَّ هذه العبارة مأخوذة من ابن هشام الأنصاري رحمه الله تعالىٰ =

أسبق إلىٰ ترتيبه ولم أتقدم إلىٰ تهذيبه، وهو أصول النحو»[1].

والحق أنَّ السيوطي نفسه قد نَفَىٰ هذه الدعوىٰ عمليًّا حين أثبت أنه بعد تمام تأليفه عَرَف كتابَي الأنباري، فَتَطَلَّبَهما ثُمَّ ضَمَّنَهما كتابه الاقتراح[2].

لكن يبقىٰ للسيوطي اختلاف تبويب الكتاب وترتيب المسائل حيث احتذىٰ نمط متأخري الأصوليين الشافعية[3]. لكنه لا يُعَدُّ بذلك واضعًا للعلم علىٰ أيَّة حال.

ثم شرح كتاب الاقتراح عالمان فاضلان وُلِدَ أَوَّلهما وهو ابن علان الشافعي بعد وفاة السيوطي بنحو خمس وثمانين سنة، وتوفي سنة (١٠٥٧هـ)، وسَمّىٰ شرحه (داعي الفلاح لمُخَبّآت الاقتراح)[4]،

= في مقدمة مغني اللبيب ١/ ١٤ تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ط. المكتبة العصرية.

(١) الاقتراح ص٢.

(٢) انظر: الاقتراح ص٢، ٣.

(٣) رتَّب السيوطي كتابه علىٰ مقدمات وسبعة كتب، ويبدو أنَّه كان مولعًا بهذا التقسيم إذ بني عليه كتابه جمع الجوامع في النحو وهو مقتبس من تقسيم التاج السبكي (ت٧٧١هـ) في جمع الجوامع في علمي الأصول.

(٤) حققه في رسالة علمية سعد منصور عرفة بإشراف الأستاذ الدكتور أحمد حسن كحيل في كلية اللغة العربية بجامعة الأزهر سنة ١٣٩٧-١٩٧٧م. كما =

وهو شرح بطريقة التضمين لم يَرْتَدْ فيه بعيدًا عن مرابع السيوطي.

وأمَّا ثانيهما فهو ابن الطيب الفاسي المغربي ولد سنة (١١١٠هـ) وتوفي سنة (١١٧٠هـ)، وسَمَّىٰ شرحه علىٰ الاقتراح: (فيض نشر الانشراح من رَوْض طَيّ الاقتراح)[1]، وهو أشبه بالحاشية واقتفىٰ فيه أثر ابن علان، وإن اعترضه في مواضع.

كما ألف الشيخ أبو زكريا يحيىٰ بن محمد الشاوي المغربي الجزائري المولود سنة (١٠٣٠هـ) والمتوفىٰ سنة (١٠٩٦هـ) كتابًا مستقلًّا سماه ارتقاء السيادة في علم أصول النحو، حذا فيه حذو الاقتراح

= حققه مؤخرًا في رسالة علمية أيضًا بكلية الآداب والعلوم الإنسانية بجامعة البعث بحمص أويس ياسين ويسي، بإشراف الأستاذ الدكتور عبد الإله نبهان سنة ١٤٣١-١٤٣٢هـ/ ٢٠١٠-٢٠١١م. ونشر الجزء الأول من الكتاب الدكتور محمد سالم الدرويش عن منشورات أكاديمية الدراسات العليا فرع مصراتة سنة ٢٠٠٩م. ونشر الجزء الثاني الدكتور عز الدين أحمد عبد العالي عن دار ومكتبة الشعب- مصراتة سنة ٢٠١٠م

(١) حققه في رسالة علمية برهان محمد عبد القادر حسين بإشراف الأستاذ الدكتور عبد العزيز مطر في قسم اللغة العربية بكلية البنات جامعة عين شمس سنة ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م. برقم ٢, ٤١٨/ ب م. ثمَّ نشره محققا الدكتور محمود يوسف فجال عن دار البحوث الإسلامية وإحياء التراث بدبي وكانت طبعته الثانية سنة ١٤٢٣هـ- ٢٠٠٢م.

في التقسيم والتبويب وكأنه مختصر منه.

* * *

وفي العصر الحديث توافرت عدة ظروف دفعت عددًا من الباحثين للانشغال بقضايا هذا العلم، وكان من أهمّ هذه الظروف إنشاء الجامعات وبها أقسام للغة العربية تَدْرُس النحو، وتبحث في قضاياه بحثًا أكاديميًّا ذا تقاليدَ خاصَّةٍ، ومثل ذلك إنشاء المجامع اللغوية، وهي تحتاج بلاشكٍّ إلىٰ تحديد منهجها في إصدار القرارات مما يتطلب البحث والنظر في منهج النحاة السابقين.

ومنها الأوضاع الجديدة للأمة التي أصبحت فيها تابعة متلقِّيَةً، ممّا دفع إلىٰ دراسة مناهج السابقين لاستيضاحها وتقييمها إلىٰ جانب دراسة مناهج الغربيِّين للتمكن من محاورة ذلك العالَم المتقدم، وهي محاورة اتسمت أحيانًا بالنِّديَّة والاعتقاد بقوة ما عندنا، وأحيانًا بالتسليم الذي يصل إلىٰ حدّ اعتبار ما ينتجه العقل الغربي هو معيار الحكم والصواب.

ومن تلك الظروف أيضًا انتشار محاولات التجديد في النحو العربي، إذ تنبه بعضُ الدارسين إلىٰ أهمية تحديد الأسس المنهجية وضبطها قبل الخوض في جزئيات التجديد حتىٰ لا تتضخمَ المادة دون جدوىٰ.

ومنها أيضًا كثرة ما كتب في النحو العربي وقلة ما أُلِّف في أصول النحو مع غموض هذا القليل شيئًا ما، واحتياجِ الدارس المعاصر إلىٰ تصورٍ واضح ودقيق لأصول النحو، مما حدا ببعض الباحثين إلىٰ محاولة استخلاص هذه الأصول وإعادة صياغتها مرَّةً أخرىٰ.

وترتب علىٰ ذلك كُلِّه أن خرج لنا عددٌ لا بأسَ به مِنَ الكتب، والرسائل العلميّة، والأبحاث في أصول النحو، اتَّسم بعضها بالجِدِّ والأصالة والاتساق، وبعضها بالنقل وعدم التحديد، وجاء بعضها عامًّا وبعضها مُخَصَّصًا ببعض النحاة، أو بعض الأصول.

فأمَّا عن الدراسات التي تناولت أصول النحو بصورة كلية[1] فقد كتب الدكتور تمام حسان (الأصول دراسة إبستمولوجية في النحو وفقه اللغة والبلاغة)، وبحث الدكتور علي أبو المكارم (أصول التفكير النحوي) -وقد سبق بيان الخيط الواصل بينها وبين أصول النحو- كما كتب تقويم الفكر النحوي، وفيه ناقش الظروف التاريخية لنشأة الفكر النحوي، وأبان عن نظرته لتطور فكرة القياس فيه، وأخرج الأستاذ سعيد الأفغاني كتابه (في أصول النحو) تناول فيه السماع تحت عنوان (الاحتجاج)، ثم القياسَ فالاشتقاق، فالخلاف النحوي، وهو بهذا لم

---

(١) للأستاذ إبراهيم مصطفىٰ بحث في مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة جزء ٨ بعنوان (في أصول النحو) وليس بسبيل ما نحن فيه.

يتناول الأدلة كلها وأدخل ما ليس منها فيها، ولعلَّ ذلك لأنَّ الكتاب موضوع للطلبة فأراد ألّا يخلو عن هذين الموضوعين (الاشتقاق، والخلاف النحوي)، وكتب حنا ترزىٰ كتابًا في أصول النحو يتسم بالطابع التعليمي كذلك، وعَرَضَ الدكتور محمد عيد لأصول النحو مقارِنًا إياها بكلام ابن مضاء في (الرد علىٰ النحاة) وعلم اللغة الحديث في كتابه (أصول النحو العربي)، وقَدَّم الدكتور محمد خير الحلواني تصوره لأصول النحو في كتابه (أصول النحو العربي)، وألف الدكتور محمود نحلة (أصول النحو العربي) كذلك، وشاركت الدكتورة عفاف حسنين بكتابها (أدلة النحو)، وقد صدر للدكتور علي أبو قاسم عون (في علم أصول النحو العربي).

وقيد النشر كتابٌ مهم يعرض رؤية جديدة لأصول النحو تتسم بالتناسق المنهجي والفاعلية في الاستثمار والجدة في التناول، بعنوان (أصول النحو العربي: النظرية والمنهج -بناء معاصر لعلم الاستدلال اللغوي) للدكتور محمد عبد عزيز عبد الدايم، ومما يميز الكتاب توسيعه دائرة منهج الاستدلال النحوي لتشمل فروع الدرس اللغوي المختلفة، وتفريقه بين ثلاث مراحل متتابعة في أصول النحو؛ مرحلة الكلام غير المحدود، ومرحلة الشواهد أو العينة الدالة، ومرحلة الأحكام اللغوية، ويتناول بالتحليل والتتبع التفصيلي إجراءات كل مرحلة منها، وتفريقه

بين المصادر والمعالجة، وفي المصادر بين المستقلة والتابعة، إلىٰ غير ذلك مما يعد خطوات حقيقية في طريق تقدم العلم.

وأما الدراسات التي تناولت أصول النحو عند أحد النحاة فمنها (الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه) للدكتورة خديجة الحديثي، ودراسة الدكتور مازن المبارك لأصول النحو عند الرماني ضمن كتابه (الرماني النحوي)، ومن الرسائل الجامعية في هذا الإطار: رسالة (أصول النحو في معاني القرآن للفراء) للدكتور محمد العمراوي، و(أصول النحو في الخصائص لابن جني) لمحمد إبراهيم خليفة، و(الأصول النحوية عند الأنباري) لمحمد سالم صالح، و(أصول النحو عند السيوطي) لعصام عيد، وأصول النحو عند عبد القاهر الجرجاني لمحمد عبد القادر، وأصول النحو عند ابن مالك لخالد شعبان، وأصول النحو في شرح الرضي علىٰ الكافية للسيد رضوان السماحي، وأصول النحو العربي في كتاب المقاصد الشافية للإمام الشاطبي لأحمد فتحي بشير. ويلحق بذلك ما كتب عن أصول النحو عند طائفة من العلماء مثل كتاب (من قضايا أصول النحو عند علماء أصول الفقه) للدكتور أحمد عبد الباسط.

وأمّا الدراسات التي اقتصرت علىٰ بعض الأصول النحوية فيتقدمها كتاب (القياس في اللغة العربية) للشيخ محمد الخضر حسين، ثم رسالة

(التقعيد النحوي بين السماع والقياس) للدكتور محمود عبد السلام شرف الدين[1]، و(أصول النحو السماعية) للدكتور محمد رفعت فتح الله[2]، و(أصول النحو القياسية دراسة ونقدًا) للدكتور غريب عبد المجيد نافع[3]، و(القياس) للدكتورة منىٰ إلياس، و(النحو العربي- العلة النحوية) للدكتور مازن المبارك، وكَتَبَ الدكتور محمود شرف الدين بحثًا عن الاجتهاد في النحو[4]، وألقىٰ الأستاذ أحمد أمين في مجمع اللغة العربية محاضرة بعنوان (مدرسة القياس في اللغة)[5]، وكتب الدكتور عدنان محمد سلمان بحثًا عن (الاستقراء في النحو)[6]. وقدمت عدة رسائل علمية في كلية دار العلوم حول بعض الأصول كـ(الاستصحاب في النحو العربي) لتامر عبد الحميد، و(الإجماع في الدراسات النحوية) لحسين رفعت، و(الاستحسان في النحو العربي) عبد المقصود الخولي، و(السبر والتقسيم) لمحمد راضي.

---

(١) رسالة ماجستير بكلية دار العلوم جامعة القاهرة سنة ١٩٦٨م.

(٢) وهي رسالة علمية بكلية اللغة العربية جامعة الأزهر برقم ٨٣٥١.

(٣) رسالة دكتوراه بكلية اللغة العربية جامعة الأزهر سنة ١٩٧٠م.

(٤) نشر في الكتاب التذكاري للاحتفال بالعيد المئوي لكلية دار العلوم بعنوان (النحو الاجتهاد) ص٣٩٩-٤٥٠.

(٥) نشرت في مجلة المجمع جزء ٧.

(٦) نشر في مجلة المجمع العلمي العراقي مجلد ٣٥ جزء٣ سنة ١٩٨٤م.

هذا إلىٰ جانب كثير من الرسائل التي تبحث في علل خاصة كالمشابهة، والحمل علىٰ المعنىٰ، والتخفيف، أو مسائل أخرىٰ في السماع أو القياس[1] كالاطراد والشذوذ، وعصور الاحتجاج في النحو، ودور الرجز أو الشعر الجاهلي في التقعيد.

وبالجملة فالأبحاث والرسائل والكتب التي خُطَّتْ من ثلاثينيات القرن الماضي إلىٰ يومنا هذا كثيرةٌ جدًّا.

* * *

وأتوقف هنا أمام سؤال مُلِحٍّ يُنْتِجه هذا العَرْض المُجْمَل لتاريخ التصنيف في علم أصول النحو وما اتصل به من نظر في المناهج، هو: لماذا قَلَّ بل ندر التأليف في أصول النحو في تراثنا النحوي بالرغم من ضخامة هذا التّراث وكثرة العلماء المبدعين فيه؟

---

(١) وللعلامة أحمد تيمور باشا كتاب بعنوان السماع والقياس، وهو عبارة عن كرّاسة دوَّن فيها المواطن التي وقع عليها أثناء قراءاته في كتب النحو واللغة والأدب، والتي ذكر فيها العلماء كلامًا عن السماع والقياس، ومعظمها في مسائل العلم، فليس الكلام فيها مبسوطًا عن الأصلين، بل هي مُقَيَّدات بأسماء الكتب والأجزاء والصفحات تحت عنوانات لمسائل نحوية وصرفية. طبعته لجنة نشر المؤلفات التيمورية بمراجعة الأستاذ محمد شوقي أمين، الطبعة الأولىٰ ١٣٧٤هـ-١٩٥٥م، القاهرة.

إنَّ ثلاثة كتب عبْر تسعة قرون تلتها ثلاثة في قرنين لَمقْدار ضئيلٌ جدًّا بالنسبة للتّراث النحوي الضخم الذي تُنُوقِلَ إلينا عبر العصور حول مسائل النحو والصرف وإعراب القرآن وتوجيه القراءات وغير ذلك من اتجاهات التأليف في النحو.

وهذا الإقلال يفصح عن عدمِ اعتناء مجموع النحاة[1] بهذا العلم -أعني علم أصول النحو- وهكذا تتركز الإجابة عن السؤال المطروح في بيان أسباب تحامي النحاة لأصول النحو، وتنكيبهم عن البحث والتصنيف فيه، والمتصور أنها تدور حول أمرين:

---

(١) ممّا يؤكِّد فكرة عدم تمكُّن علم أصول النحو في تراثنا العلمي وأنَّه لم يأخذ حظَّه من التأليف كما حدث مع أصول الفقه ـ أنَّ الذين صنَّفوا بِأَخَرَةٍ في أسماء العلوم وموضوعاتها وما فيها من كتب مثل طاشكبرىٰ زاده (ت٩٦٨هـ) في (مفتاح السعادة ومصباح السيادة)، وحاجي خليفة (ت١٠٦٧هـ) في (كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون)، وصدِّيق حسن خان القنوجي (ت١٣٠٧هـ) في (أبجد العلوم)، ذكروا علمَ أصول الفقه، وعلم أصول الحديث، وعلم أصول الدين، ولم يذكروا علم أصول النحو.

ويقول محقق داعي الفلاح لمخبآت الاقتراح: «غير أنَّ أصول الفقه قد وجد من توارد العلماء لشرحه، وتفصيله، وبيانه، والتأليف فيه ما لم يجده أصول النحو، حتىٰ خلت معاهد العلم علىٰ اختلاف أنواعها من دروس أصول النحو لدرجة أنَّ بعض الناس لا يعرف عن هذا العلم شيئًا» مقدمة التحقيق ص٧.

أحدهما: صعوبة البحث في هذا المجال، وهذا تفسير ابن جني لموقف من سبقوه إذ يقول مشيرًا إلىٰ ممادح كتابه (الخصائص): «وتُريني أنَّ تَعْرِيدَ[1] كُلٍّ من الفريقين: البصريين، والكوفيين عنه، وتحاميَهم طريقَ الإلمام به، والخوضَ في أدنىٰ أوشالِه وخُلُجِهِ، فضلًا عن اقتحام غماره ولُجَجِه، إِنَّما كان لامتناع جانبه وانتشار شَعاعِهِ، وبادي تَهاجر قوانينه وأوضاعه، وذلك أنَّا لم نَرَ أحدًا من علماء البلدين تَعَرَّض لعمل أصول النحو علىٰ مذهب أصول الكلام والفقه»[2].

فالمتأمّل في عبارة ابن جني هذه يرىٰ فيها شِدَّةَ إعظامه للمعاني التي أدار حولها خصائصه، واستشعارَه لصعوبتها ووعورة طريقها، وتعليله بذلك لعدم إقدام البصريين والكوفيين عليها، مع إشارته في هذا كله إلىٰ (عمل أصول النحو علىٰ مذهب أصول الكلام والفقه) من بين موضوعات كتابه مما يَشِي بأنها أعقد مسالكه.

ولكنَّ الإنصاف يقتضينا أن لا نغاليَ في تقدير أثر هذا السبب، فنسحبه علىٰ كل النحاة، فقد كان من علماء الفريقين عباقرة لا يعجزهم التأصيل لمنهج بحثٍ وأدلةِ علمٍ، كما أنَّ الزمان قد جاد بمثل هؤلاء في القرون التالية لابن جني.

(١) التَّعْرِيد: الهَرَب والفِرار. (٢) الخصائص ١/ ٢.

وثانيهما: الاكتفاء بالحديث عن الأدلة التفصيلية، وما يتصل بها من جهة الإجمال حين يقتضىٰ المقام، وبذكر الأصول العامّة والقواعد الكلية أثناءَ الحديث في فروع النحو أي مسائله وأبوابه المعروفة[1]، بما يُكَوِّنُ مع كثرته وتَرَدُّدِه ملكة استدلال وتوجيه وترجيح، دون قيام علم مخصوص لذلك، وهو ما يعني عدم الحاجة المُلِحَّة إلىٰ هذا العلم في أوساط النحويين.

ويؤكِّد هذه الحقيقة أنَّ العالمين اللذين كتبا في أصول النحو تحت هذا العنوان كانا متأثرين ببيئاتٍ فقهية وأصولية، فكُلٌّ من الأنباري والسيوطي كان دارسًا للفقه وأصوله، وكان الأنباري مُدَرِّسًا له تلاميذ من الفقهاء إلىٰ جانب المتأدبين، والسيوطي أَلَّف في قواعد الفقه الشافعي (الأشباه والنظائر)، وكانت له يد في علوم التفسير، والحديث، وأصول الفقه، وأصول الدين.

يضاف إلىٰ ذلك أنَّ عددًا من الأقوال التي ترددت عند الأنباري والسيوطي في (اللمع) و(الاقتراح) منقولة كما هي -مع اختلاف الأمثلة-

(١) أشار السيوطي في مقدمة الاقتراح إلىٰ أنَّ ما في كتابه «وقع في متفرقات كلام بعض المؤلفين، وتشتت في أثناء كتب المصنفين» ص٢، وهو أمر ظاهر لكل من مارس كتب النحو.

عن علماء أصول الفقه[1]، مما يُشير إلىٰ بُعْدها عن واقع البحث النحوي.

وهذا كله يعني أنَّ دافعهما إلىٰ التصنيف في علم أصول النحو لم يكن الحاجةَ المُلِحَّة من قِبَلِ أهل النحو لقيام هذا العلم بقدر ما كان الرَّغبة في إشباع حاجةٍ عقليَّةٍ للربط بين علوم العربية وعلوم الشريعة، والتقريب بينها في طرق التصنيف وموضوعاته[2].

ومع هذا فإنَّ الحاجة إلىٰ أصول النحو أصبحت ملحة في هذا الزمان الذي تغيرت فيه سبل التلقي وانقطعت أسانيد العلم أو كادت، وصار تعرُّف مسالك التفكير ومناهج الاستدلال خطوةً ضروريةً للتعامل البنَّاء مع التراث النحوي، ومع كثرة الدراسات في هذا المجال التي أشرت إلىٰ طرفٍ منها في غير استقصاء مازالت الحاجة إلىٰ جهودٍ مخلصة تبتعد عن

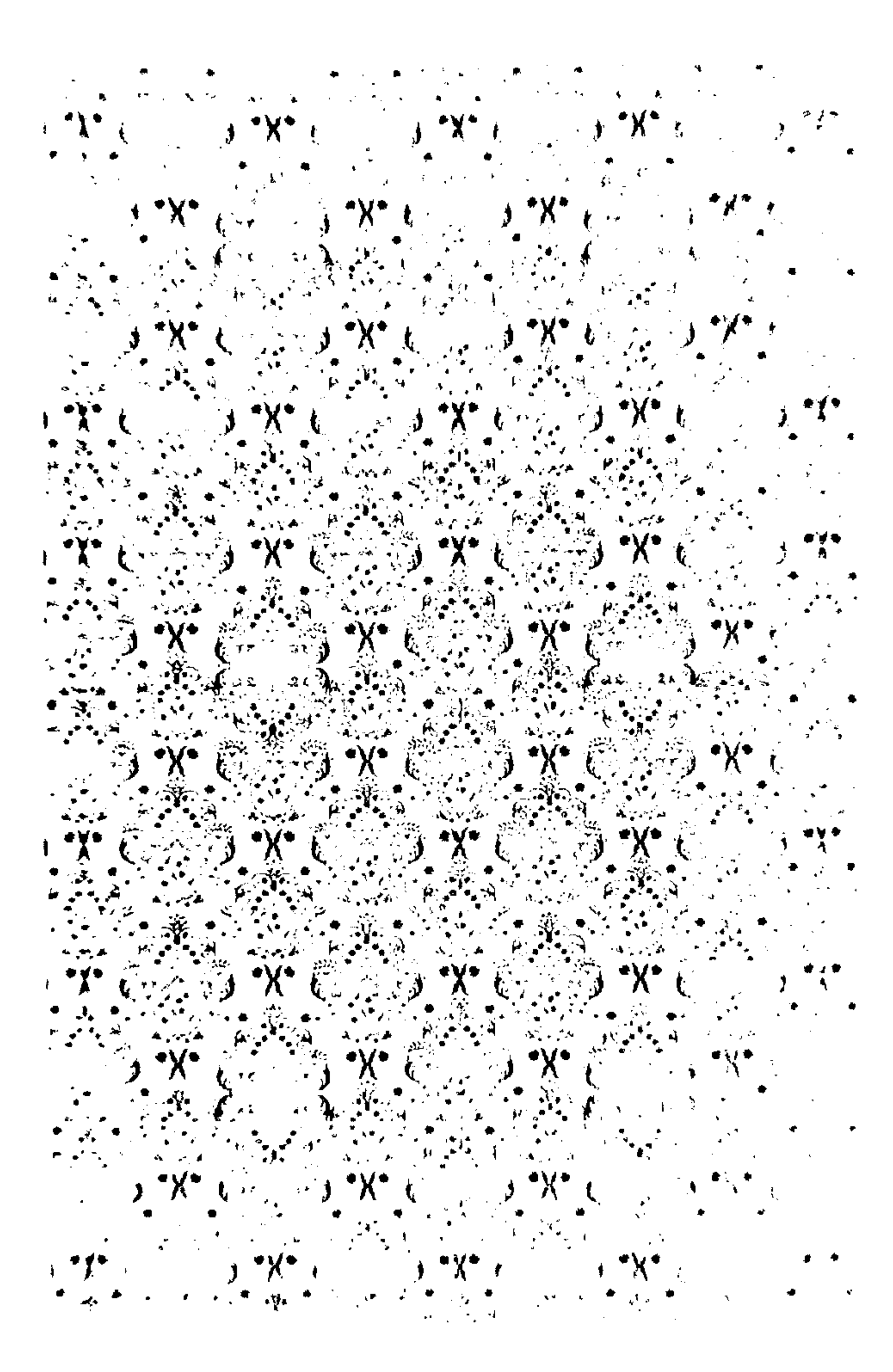
(١) انظر مثلًا لمع الأدلة ص٨٣، ٨٤، ٨٥، ٨٦، ٩٠، ٩٢، والاقتراح: مسالك العلة ص٥٨، والقوادح في العلة ٦٣، في تعارض الأصل والغالب ٧٩، المسألة الأخيرة في الكتاب السابع ٨٦.

(٢) ويدل علىٰ ذلك تأليف الأنباري للإنصاف علىٰ نهج كتاب الخلاف بين الشافعية والأحناف، وتأليف السيوطي جمع الجوامع في النحو علىٰ طريقة تصنيف ابن السبكي لجمع الجوامع في الأصول، وتأليفه للاقتراح مثله من حيث التبويب ومن حيث الموضوع؛ لأنه يبحث في أدلة النحو كما أنَّ الأصولي يبحث في أدلة الفقه، وتأليفه الأشباه والنظائر النحوية علىٰ نهج الأشباه والنظائر الفقهية، وتأليفه المزهر في علوم اللغة وفيه يستمد كثيرًا من أقوال علماء مصطلح الحديث.

النقل والسطحية والتخليط والعجلة التي وَسَمَتْ كثيرًا مما كتب، وتتسم بالأصالة والعمق والتدقيق والاستيعاب لرسم حدود تلك المسالك وتحديد ضوابط تلك المناهج.

والله تعالىٰ الموفق والمستعان، وله الحمد في الأولىٰ والآخرة.







مصادر ومراجع

* أصول التفكير النحوي، د. علي أبو المكارم، منشورات الجامعة الليبية- كلية التربية ٩٢، ١٣٩٣هـ-١٩٧٣م.
* الأصول، دراسة ايبستمولوجية لأصول الفكر اللغوي العربي، طبعة دار الثقافة- الدار البيضاء ١٤١١هـ-١٩٩١م.
* الأصول في النحو، لابن السراج، تحقيق د. عبد الحسين الفتلي ط. مؤسسة الرسالة- بيروت الطبعة الثالثة ١٤١٧هـ-١٩٩٦.
* أصول النحو العربي، د. محمد خير الحلواني، الناشر الأطلسي- المغرب د.ت.
* أصول النحو العربي، د. محمود أحمد نحلة، دار العلوم العربية- بيروت- لبنان، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ-١٩٨٧.
* أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء وضوء علم اللغة الحديث، د. محمد عيد، عالم الكتب- القاهرة، الطبعة الرابعة ١٤١٠هـ-١٩٨٩م.
* إضاءة الدُّجُنَّة في اعتقاد أهل السنَّة، لأبي العباس أحمد بن محمد المقرِّي التلمساني (ت ١٠٤١هـ)، راجعه وعلَّق عليه أبو الفضل عبد الله محمد

الصديق الغماري، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.

* الإغراب في جدل الإعراب، لأبي البركات الأنباري، تحقيق سعيد الأفغاني، مطبعة الجامع السورية ١٣٧٧هـ-١٩٥٧م.

* الاقتراح لجلال الدين السيوطي، طبعة دار المعارف- سوريا- حلب، د.ت.

* إنباه الرُّواة علىٰ أنباه النحاة، جمال الدين أبو الحسن علي بن يوسف القفطي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي – القاهرة، مؤسسة الكتب الثقافية- بيروت، الطبعة الأولىٰ ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م.

* الإيضاح في علل النحو للزجاجي تحقيق الدكتور مازن المبارك، ط. دار النفائس الطبعة السادسة ١٤١٦هـ-١٩٩٦م.

* التعريفات لأبي الحسن الجرجاني، تحقيق وتعليق الدكتور عبد الرحمن عميرة، ط. عالم الكتب- بيروت، الطبعة الأولىٰ ١٤٠٧هـ- ١٩٨٧م.

* حاشية الصبان علىٰ شرح الأشموني علىٰ ألفية ابن مالك، طبعة دار إحياء الكتب العربية، فيصل عيسىٰ البابي الحلبي د.ت.

* الخصائص، لأبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق محمد علىٰ النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة الثالثة ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.

* داعي الفلاح لمُخَبَّآت الاقتراح لابن علان، حققه سعد منصور عرفة

في رسالة علمية بكلية اللغة العربية جامعة الأزهر برقم ١٣٩٢ سنة ١٣٩٧هـ-١٩٧٧م.

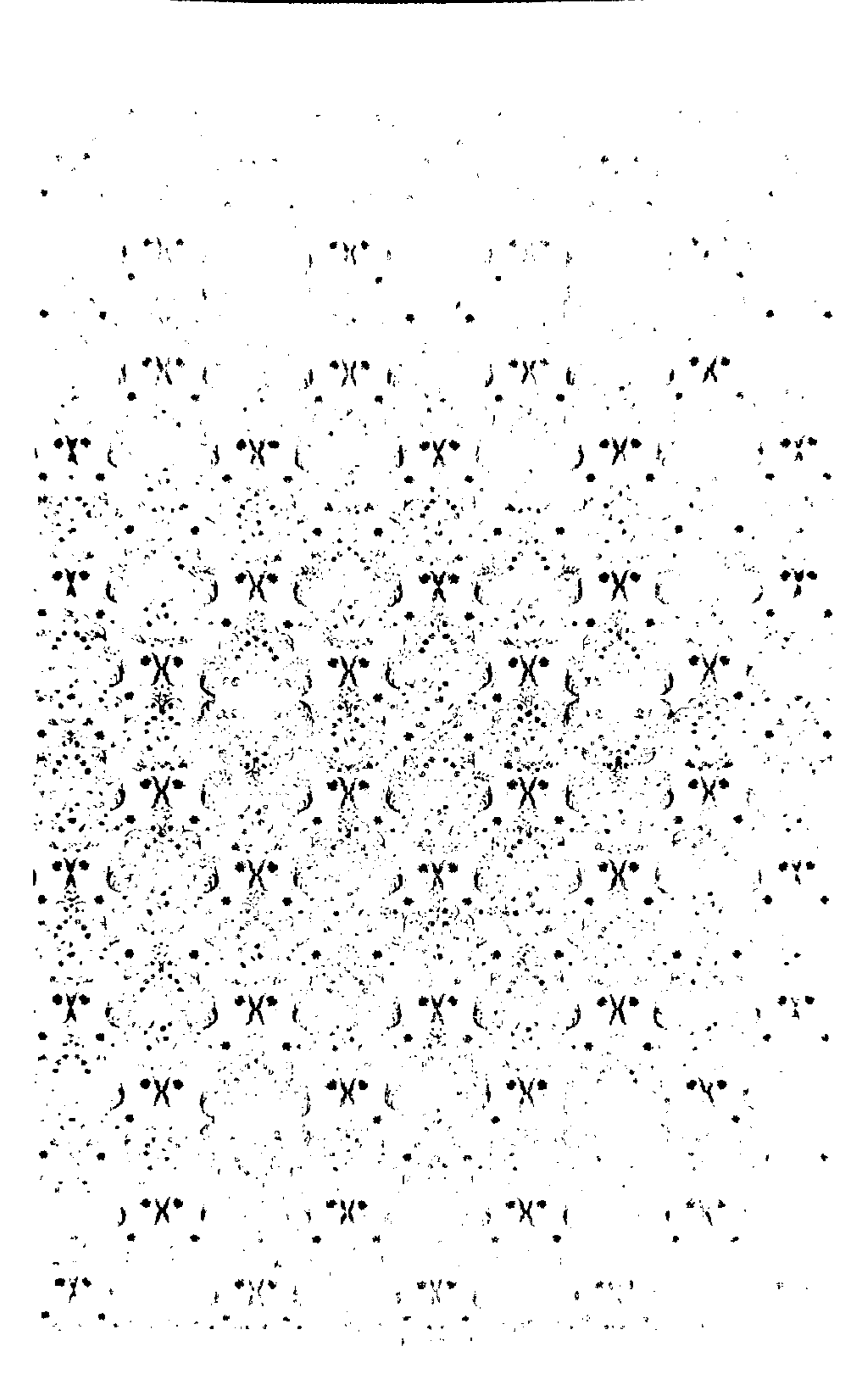
* رصف المباني للمالقي، تحقيق أحمد محمد الخراط، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق.
* شرح الأشموني علىٰ ألفية ابن مالك، دار إحياء الكتب العربية، فيصل عيسىٰ البابي الحلبي - القاهرة د.ت.
* شرح شافية ابن الحاجب لرضي الدين الاستراباذي، تحقيق محمد نور الحسن، ومحمد الزفزاف، ومحمد محيي الدين عبد الحميد، ط. دار الكتب العلمية بيروت-لبنان ١٤٠٢هـ- ١٩٨٢م.
* شرح الكافية الشافية لابن مالك، تحقيق د. عبد المنعم أحمد هريدي، طبعة دار المأمون للتّراث- السعودية، الطبعة الأولىٰ ١٤٠٢هـ- ١٩٨٢م.
* شرح كتاب الحدود في النحو للفاكهي تحقيق د. المتولي رمضان، دار التضامن للطباعة- القاهرة ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م.
* شرح المحلي علىٰ جمع الجوامع، لجلال الدين المحلي ومعه حاشية الانبابي وتقرير الشربيني، طبعة مصطفي البابي الحلبي د.ت.
* طبقات النحويين واللغويين، لأبي بكر محمد بن الحسن الزبيدي الأندلسي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف بمصر، الطبعة الثانية.

* العلة النحوية مازن المبارك، الطبعة الثانية دار الفكر ١٣٩١هـ - ١٩٧١م.
* غاية الوصول إلىٰ دقائق علم الأصول المبادئ والمقدمات للدكتور جلال الدين عبد الرحمن الطبعة الثالثة ١٤١٧هـ-١٩٩٦م.
* فيض نشر الانشراح من روض طي الاقتراح لابن الطيب الفاسي المغربي (١١١٠-١١٧٠هـ)، حققه برهان محمد عبد القادر حسين في رسالة علمية لنيل درجة الماجستير من كلية البنات جامعة عين شمس سنة ١٣٩٩هـ-١٩٧٩م برقم ٤١٨٠٢/ ب.م.
* كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، لحاجي خليفة، دار إحياء التراث العربي، بيروت- لبنان.
* الكليات لأبي البقاء أيوب بن موسىٰ الحسيني الكفوي، تحقيقد. عدنان درويش ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع- بيروت، الطبعة الثانية ١٤١٩هـ-١٩٩٨م.
* لسان العرب، لابن منظور، تحقيق عبد الله علي الكبير، ومحمد أحمد حسب الله وهاشم محمد الشاذلي، طبعة المعارف بمصر د.ت.
* لمع الأدلة في أصول النحو، لأبي البركات الأنباري، تحقيق سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية ١٣٧٧هـ-١٩٥٧م.
* مجالس ثعلب، لأبي العباس أحمد بن يحيىٰ ثعلب، شرح وتحقيق

عبد السلام محمد هارون، دار المعارف- مصر، الطبعة الخامسة د.ت.

* مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لابن هشام الأنصاري، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، طبعة المكتبة العصرية- صيدا- بيروت ١٤١١هـ-١٩٩١م.
* المقرب لابن عصفور، تحقيق أحمد عبد الستار الجواري وعبد الله الجبوري، وزارة الأوقاف والشئون الدينية لجنة إحياء التّراث الإسلامي، مطبعة العاني- بغداد ١٩٨٦م.
* نزهة الألبّاء في طبيقات الأدباء لأبي البركات الأنباري، تحقيق الدكتور إبراهيم السامرائي، مكتبة المنار- الزرقاء، الطبعة الثالثة، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.







المحتويات